الحمل على التوهم في إعراب القرآن و أثره في المعنى عند أبي حيان في البحر المحيط

للدكتور
رمضان خميس عباس القسطاوى
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة

مُقَدِّمَة

أحمد الله –ﷻ– على ما هدانا، وأشكره على ما أولانا، حمداً لايُحمد به من سواه، وشكراً نستزيد به نعمه وعطاياه، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، محمد صلى الله عليه وعلى أله وأصحابه، ومن نهج نهجهم إلى يوم الدين

وبعد.....

فإن علم إعراب القرآن الكريم من أشرف العلوم قدراً، وأعظمها أثراً؛ إذ به يُتوصل إلى فهم مراد الله في قرآنه؛ لذا عده كثير من العلماء أصلاً من أصول الشرع الحنيف.

وهذا البحث يُعنى بجانب من جوانب هذا العلم، وهو الحمل على التوهم في إعراب القرآن الكريم، عنونته بـ(**الحمل على التوهم في إعراب القرآن و أثره في المعنى عند أبي حيان في البحر المحيط**). جمعت فيه عدداً من الأعاريب التي صرح أبوحيان فيها بـ (التوهم) مبيناً أثره في المعنى،ومذاهب المعربين فيها، وموقف أبي حيان.

وقد دفعني إلى اختياره جملة أسباب منها :

أولاً: أن كتاب (البحر المحيط لأبي حيان) يمثل جانباً ثرياً من جوانب البحث في إعراب القرآن الكريم.

ثانياً: أن موقف أبي حيان من الحمل على التوهم في إعراب القرآن الكريم يشوبه شيء من الاضطراب؛حيث يصرح بأنه لاينقاس، ولا يجوز أن يُحمل عليه القرآن ما وجدت عنه مندوحة، ثم تراه يُخرج عليه بعض الأعاريب القرآنية، على الرغم من وجود مذاهب وأعاريب أخرى؛ فأردت إلقاء مزيد ضوء على موقفه؛ لنقف على حقيقته.

ثالثاً: أردت – فيما أردت – من هذا البحث أن أنبه على ضرورة وضع ضوابط شرعية ولغوية لإعراب القرآن الكريم؛ لئلا نعربه على وجه يُفهم منه غير مراد الله ﷻ.

هذا وقد بنيت هذا البحث على مقدمة ،وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وأخيراً يأتي ثبت المصادر والمراجع كما يلي:

أولاً: المقدمة، وفيها سبب اختياري للموضوع وخطته.

ثانياً: التمهيد، وهو بعنوان:الحمل على التوهم في الإعراب: مفهومه، وصوره، وأقوال النحاة فيه.

ثالثاً: المبحث الأول، وهو بعنوان: الحمل على التوهم في باب العطف.

رابعاً: المبحث الثاني، وهو بعنوان: الحمل على التوهم في غير باب العطف.

خامساً: الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

سادساً: ثبت المصادر والمراجع.

هذا والله أسأل أن ينفع بهذا البحث،وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم الدين، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور / رمضان خميس عباس القسطاوي
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية
بالمنصورة- جامعة الأزهر

التمهيد

الحمل على التوهم في الإعراب: مفهومه، وصوره، وأقوال النحاة فيه

تدور مادة **(التوهم)** فى اللغة حول عدة معانٍ منها: التخيل والتمثل، يقال: توهم الشيء: تخيله وتمثله، كان في الوجود أم لم يكن[١].

ولعل هذا المعنى هو أقرب المعاني لما أراده النحاة من التوهم اصطلاحاً؛ فإن النحاة المتقدمين لم يضعوا له تعريفاً محدداً ، لكن المطلع على كلامهم فيه يدرك أنه عندهم يدور حول تخيل وجود عامل مفقود ،أو فقد عامل موجود، أو كما يرى أبو حيان[٢]: أن يكون الكلام في قالب، فيجريه المعرب في قالب آخر.

وللحمل على التوهم فى الإعراب صور كثيرة منها: الحمل على المراد من الكلام لا على الموجود من العوامل والألفاظ. ومنه ما قاله الفراء[٣]، والطبري[٤]، وابن الأنبا ري[٥] وغيرهم في قراءة ابن عباس: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ ﴾[٦] بجر (السلاسل): إن التقدير: إذ أعناقهم في الأغلال والسلاسلِ، فعطف على المراد من الكلام، لا على ترتيب الألفاظ، فتوهم جر السلاسل.

---

(١) لسان العرب (وهم).

(٢) البحر المحيط ٢٩٥/٤.

(٣) معانى القرآن ١١/٣.

(٤) تفسير الطبرى ٣٦٣/٢.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٨٧٣/٢ – ٨٧٤.

(٦) سورة غافر من الآية: ٧١، وقراءة الجماعة: " والسلاسلُ يسحبون " وقرأ ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن على، وابن وثاب، وابن يعمر، وعكرمة، وأبو الجوزاء، والضحاك، وابن أبى عبلة: "والسلاسلَ يسحبون" بنصب (السلاسل) وبناء (يسحبون)للفاعل. وقرأت فرقة منهم: ابن عباس فى رواية: " والسلاسلِ، بخفض اللام. يراجع: المحتسب ٢٤٤/٢ وتفسير الطبرى ٣٦٣/٢٠، والكشاف ٣٦٠/٥ ومعجم القراءات ٢٥١/٨– ٢٥٢.

ومن صور الحمل على التوهم في الإعراب أيضاً: الحمل على توهم وجود عامل غير موجود. ومنه توهم وجود الباء في المعطوف على خبر (ما) الحجازية في قول الشاعر(١):

ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطلٍ ∴ إن لم يكن للهوى بالحق غلابا

واشترط ابن هشام(٢) لجواز هذه الصورة: صحة دخول هذا العامل المتوهم، واشترط لحسنها : كثرة دخوله على الاسم الأول.

ومن صوره أيضاً: توهم سقوط عامل موجود، ومن ذلك قول عقيبة بن هُبيرة الأسدي(٣):

معاوي إننا بشر فأسجح ∴ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

---

(١) من البسيط لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى المغنى ٤٨١/٥، والهمع ٢٧٩/٥، وشرح الشواهد للبغدادى ٤٩/٧.

(٢) المغنى ٤٧٨/٥ – ٤٧٩.

(٣) من الوافر ، وهو لعقيبة الأسدي في الكتاب ٦٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١ ، ٢٩٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٠/٢ ، ولعقبة الأسدي في الإنصاف صـ٢٨٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢٩٢ ، ٣٤٤ ، ٩١/٣ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ ، والحجة لأبي علي الفارسي ٢٨٦/٤ ، وشرح المفصل ١٠٩/٢ ، ٩/٤ وغلط العسكري سيبويه في رواية البيت ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة وبعده:

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيدِ

يراجع التصحيف والتحريف صـ٢٠٧. ودافع صاحب الإنصاف عن سيبويه بأن البيت يروى مع أبيات منصوبة ، وبعده:

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

وقيل: يروى البيت مع أبيات منصوبة، كما يروى مع أبيات مجرورة، وعلى رواية الجر؛ فلا شاهد فيه لما نحن بصدده.

فنصب (الحديدا) على توهم سقوط الباء من خبر ليس (بالجبال).

ومن صور الحمل على التوهم فى الإعراب أيضاً: توهم النطق بعامل بدل عامل. ومنه ما قاله أبو حيان[١] فى قراءة ابن السميفع [٢]:﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾[٣] بـ (الذين) بدل (الذي):إن الضمير أُفراد فى (استوقد) و(حوله) حملاً على توهم النطق بـ (مَنْ) بدل (الذين).

وأكثر ما جاء من الحمل على التوهم في الإعراب إنما جاء في باب عطف النسق؛ لأن اختلاف الإعراب بين المتعاطفين باب واسع للتأويلات والتخريجات، ومنها الحمل على التوهم.

والحمل على التوهم في الإعراب لا ينقاس، يقول الرضي [٤] :" والحمل على التوهم – ما وجد محمل صحيح – بعيد عن الحكمة ".

ويقول أبو حيان[٥]: " العطف على التوهم لا ينقاس ".

والقول به فى إعراب القرآن خلاف الأصل، فلا يقال به ما وجدت عنه مندوحة، يقول أبو حيان[٦]: "... التوهم لا ينقاس؛ فلا يحمل عليه القرآن، ما وجدت عنه مندوحة".

ويقول السمين[٧]: " لا أحب هذا اللفظ [التوهم] مستعملاً فى القرآن؛ فلا يقال: جزم على التوهم؛ لقبحه لفظاً ".

---

(١) البحر المحيط ١٢٦/١.

(٢) تراجع القراءة فى روح المعانى ١٦٤/١، ومعجم القراءات ٥٢/١.

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٧.

(٤) شرح الشافية ٣٠/١.

(٥) البحر المحيط ٦١٧/٢، ١٨٣/٦.

(٦) السابق ٣٤٨/٥.

(٧) الدر المصون ٣٤٥/١٠ بتصرف.

ويقول السمين فى موضع آخر(١): " وكذا يقولون: توهم وجود الباء؛ فجرَّ. وفى هذا العبارة – بالنسبة إلى القرآن – سوء أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك، حاش لله".

ويقول الألوسي(٢): " ولا يخفى ما في هذه التسمية [التوهم] من البشاعة، على أن هذا اللفظ شاذ؛ لا ينبغي التخريج عليه مع وجود غيره".

وإنما كان الأمر كذلك؛ لأنه لايجوز حمل ألفاظ القرآن الكريم على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة وتترك الوجوه القوية الفصيحة(٣).

يقول أبو عبيد القاسم بن سلام(٤): " وإنما يُحمل القرآن على أعرب الوجوه وأصحها فى اللغة والنحو".

ويقول المبرد (٥): " والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب".

ويقول النحاس(٦): " ولا يحمل شيء من كتاب الله ﷻ على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها".

أما إن لم يكن عنه مندوحة ولا غنية، ولم يكن مبتذلاً ولا يتعارض مع قواعد اللغة؛ فلا بأس في القول به في إعراب القرآن الكريم، ويكون من باب تقريب المعنى وتفسير الإعراب.وتخلصاً مما توحي به التسمية من معانٍ لا تليق بمقام القرآن الكريم سماه النحويون (الحمل على المعنى).

يقول السيوطى(٧): " وإذا وقع ذلك فى القرآن، عُبر عنه بالعطف على المعنى، لا التوهم؛ أدباً".

---

(١) السابق ٢٠٢/٣.

(٢) روح المعانى ٩٨/١٢ بتصرف.

(٣) علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ٢٦٧– ٢٦٨.

(٤) الناسخ والمنسوخ فى القرآن العزيز صـ٢٤٧.

(٥) الكامل ٩٣١/٢.

(٦) إعراب القرآن ٣٠٧/١.

(٧) الهمع ١٩٧/٣.

ويقول الألوسي[١]: ويقال له فى غير القرآن: عطف على التوهم".

ويقول فى موضع آخر[٢]: "... على ما يقال فى غير القرآن من توهم أن (مَنْ) موصولة لا شرطية".

ويقول السمين [٣]: " وهذه العبارة [التوهم] فيها غلط على القرآن؛ فينبغي أن يقال: فيها مراعاة للشبه اللفظى، ولا يقال: التوهم".

والذى يبدو لى أنه لا مشاحة فى لفظ (التوهم) مستعملاً فى إعراب القرآن الكريم؛ لأمور: أولها: أن كثيراً من معربى القرآن الكريم سموه توهماً كالفراء، والطبرى، وأبى حيان[٤]، وغيرهم، وهؤلاء ومن لفَّ لفهم لا يُظن بهم التهمة، ولو كانت التسمية تؤدى إلى الغلط أو البشاعة فى إعراب القرآن؛ لكانوا أول الفارين منها.

يقول الفراء[٥] فى قراءة ابن عباس: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ بخفض (السلاسل) "... ولكن لو أن متوهماً قال: إنما المعنى: إذ أعناقهم فى الأغلال وفى السلاسل يسحبون، جاز الخفض فى (والسلاسل) على هذا المذهب".

ويقول الطبرى [٦]" وكان بعضهم يقول فى ذلك: لو أن متوهماً قال: إنما المعنى إذ أعناقهم فى الأغلال وفى السلاسل يسحبون؛ جاز الخفض... على هذا المذهب". والطبرى هنا يشير إلى قول الفراء المتقدم.

---

(١) روح المعانى ٢٩/٩.

(٢) روح المعانى ٥٣١/١٠بتصرف

(٣) الدر المصون ٥٣٣/٦ بتصرف.

(٤) ستأتى نماذج كثيرة عند أبى حيان فى المبحث الأول و الثانى.

(٥) معانى القرآن ١١/٣.

(٦) تفسير الطبرى ٣٦٣/٢٠ بتصرف.

ثانيها: أن مصطلح (التوهم) إنما هو من باب تقريب المعنى إلى ذهن المتلقى، وتفسير المراد، وعليه فهو راجع إلى المعرب، لا إلى القرآن.

ثالثها: أن من رفض مصطلح التوهم فى إعراب القرآن لم يلتزم بهذا فى إعرابه على نحو ما تجد عند السمين[١] والألوسي[٢]، حيث حملا بعض الأعاريب عليه دون أن يشيرا إلى ردّه أو بشاعته.

على أن مصطلح (المعنى) قد شاع لدى النحويين القدامى، فذكره الخليل[٣] غير مرة، كما ذكره سيبويه[٤]، والفراء[٥]، والزجاج[٦]، والطبرى[٧]، والنحاس[٨]، والفارسي[٩]، ومكى ابن أبى طالب[١٠]، والأنباري[١١] وغيرهم. وعقد له ابن جنى باباً فى الخصائص [١٢].

ولم يخل الأمر من ذكر (التوهم) فى مرات قليلة على نحو ما تجد عند سيبويه[١٣]، والكسائي[١٤]، والفراء[١٥]، والطبرى[١] .ثم جاء أبو حيان فشاع لديه مصطلح (التوهم) وكان أول من قال به فى أعاريب كثيرة فى القرآن الكريم[٢].

---

(١) الدر المصون ٢١٦/٤ ٤٠٣/٥ ٧٨/١١.
(٢) روح المعانى ٢٦/٢٩– ٢٧.
(٣) يراجع الجمل المنسوب للخليل ٦٥/١، ١٢٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١.
(٤) الكتاب ١٠٠/٣.
(٥) معانى القرآن ٤١٧/١، ١١/٣.
(٦) معانى القرآن وإعرابه ١٢٩/٢،، ٦٢/٣، ٤٢٣.
(٧) تفسير الطبرى ٣٦٣/٢٠.
(٨) إعراب القرآن ٢٢/٢، ٢٦.
(٩) الحجة ١١٧/٢، ١٢٠، ٤٤٨/٤.
(١٠) الكشف ٢٢٧/١ ومشكل إعراب القرآن ٢٢٧/١، ٣١٩، ٤٠٩.
(١١) الإنصاف ٥٠٦/٢، ٧٦٣.
(١٢) الخصائص ٢٦١/٣.
(١٣) الكتاب ٤٢/٢، ٢٩/٣.
(١٤) شرح الشافية للرضى ٢٩/١.
(١٥) معانى القرآن ١١/٣.

وينبغى لنا أن نفرق هنا بين مصطلح (المعنى) مرادفاً لـ (التوهم) ، ومصطلح (المعنى) الذى يكون الإعراب فرعاً عنه، فهذا الأخير هو أساس الإعراب، وبه يُختار إعراب دون غيره ، وهو ما عناه الفارسي حين قال[٣]: "ومثل هذا من الحمل على المعنى كثير فى التنزيل وغيره".

وعنه قال الأنبارى[٤]:" والحمل على المعنى أكثر فى كلامهم من أن يحصى".

(١) تفسير الطبرى ٣٦٣/٢٠.
(٢) ستأتي نماذج لهذا في المبحث الأول و الثانى.
(٣) الحجة ١١٨/٢.
(٤) الإنصاف ٧٧٧/٢.

المبحث الأول
الحمل على التوهم
فى باب العطف

اختلاف المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه

اشترط النحاة لجواز العطف على التوهم: صحة دخول العامل المتوهم على المعطوف[١]، ويترتب على هذا اتفاق المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه وقد اختلف المعربون فى إعراب قوله تعالى: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم﴾[٢] من قوله ﷻ: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾﴾ بأى شيء يتعلق ،ومن جملة ما قالوا :العطف على التوهم، كأنه قال: لأصدق ولأحل.

موقف أبى حيان

عرض أبوحيان خلاف المعربين فى قوله ﷻ: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم﴾ وذكر الرأى الأول وهو العطف على التوهم فقال[٣]: " واللام فى: «ولأحل لكم»، لام (كى)، ولم يتقدم ما يسوغ عطفه عليه من جهة اللفظ، فقيل: هو معطوف على المعنى؛ إذ المعنى فى: (ومصدقاً) أى: لأصدق ما بين يدى من التوارة، ولأحل لكم. وهذا هو العطف على التوهم".

ولم يرتض أبو حيان حمل الآية على العطف على التوهم، فرده باختلاف المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه فقال[٤]: "وليس هذا منه؛ لأن معقولية الحال مخالفة لمعقولية التعليل، والعطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحداً فى المعطوف والمعطوف عليه".

---

(١) يراجع مغنى اللبيب٥/٤٧٨-٤٧٩ والأشباه والنظائر ١٢٤/٢.

(٢) سورة آل عمران الآية: ٥٠.

(٣) البحر المحيط ١٦٨/١.

(٤) السابق والصفحة نفسها.

ثم ساق مثالين لاتحاد المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه فى العطف على التوهم فقال[١]: "ألا ترى أن قوله [٢]: " فأصدق وأكن" كيف اتحد المعنى من حيث الصلاحية لجواب التحضيض، وكذلك قوله[٣]:

تقـــى نقـــى لم يكثـــر غنيمـــة ∴ بنكهـــة ذى قربـــى ولا بحقلَّـــدِ

كيف اتحد معنى النفى فى قوله : (لم يكثر) و(لا) فى قوله (ولا بحقلد) ؟ أى: ليس بمكثر ولا بحقلَّدِ، وكذلك ما جاء من هذا النوع".

ثم ذكر أعاريب أخرى فى الآية ارتضى بعضها، ولم يرتض البعض الآخر فقال[٤]: " وقيل اللام تتعلق بفعل مضمر بعد الواو، يفسره المعنى، أى جئتكم لأحل لكم. وقيل تتعلق اللام بقوله: " وأطيعون" .المعنى: واتبعون لأحل لكم. وهذا بعيد جداً. وقال أبو البقاء: هو معطوف على محذوف تقديره: لأخفف عنكم، أو نحو ذلك. وقال الزمخشري: ولأحل ردٌّعلى قوله: "﴿بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾. ".

ثم ردَّ أبو حيان[٥] هذا واعتلَّ له بأن (آية) فى موضع حال، (ولأحل) تعليل، ولا يصح عطف التعليل على الحال؛ لأن العطف بالحرف المشرك فى الحكم ، يوجب التشريك فى جنس المعطوف عليه.

وأقول:

المعنى على حمل الآية على العطف على المعنى أو التوهم: جئتكم لأصدق ما بين يدى، ولأحل لكم بعض الذى حرم عليكم، فيحمل قوله: (مصدقاً) على التعليل فى المعنى لاعلى الحالية، ويبقى لفظه على الحالية.

(١) السابق والصفحة نفسها.

(٢) سورة المنافقون من الآية:١٠.

(٣) من الطويل، وهو لزهير بن ابى سلمى فى ديوانه صـ ٤٠، واللسان (حقلد). والحقلد هو البخيل السيء الحلق.

(٤) البحر المحيط ١٦٩/١.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

ولم أقف على أحد قبل أبى حيان – ممن وقفت عليهم – حمل الآية على على العطف على التوهم، وهو يذكر مصطلحى العطف على المعنى والعطف على التوهم، ولا يرتضى حمل الآية عليه، ويحتج لذلك باختلاف المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه، والعطف على التوهم لابد فيه من اتحاد المعنى بينهما، ثم ساق مثالين جاز فيهما العطف على التوهم عنده؛ لاتحاد المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه.

وبمثل هذا ردّ السمين الحلبى العطف على التوهم هنا فقال(١): " وفيه نظر؛ لأن المعطوف عليه حال، وهذا تعليل".

والذى يبدو لى أن ما ذكره أبو حيان والسمين لا ينهض دليلاً على منع العطف على التوهم هنا؛ لأن شرط جواز العطف المذكور: اتحاد المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه، وليس اتحاد اللفظ. والمعنى :جئتكم لأصدق ما بين يدى ولأحل لكم، فبين المعطوف، والمعطوف عليه اتحاد فى المعنى، وإن كان اللفظ مختلفاً.

ولا يوجد تناقض فى المعنى يقول الرازي(٢): " لا تناقض بين الكلام؛ وذلك لأن التصديق بالتوراة لا معنى له إلا اعتقاد أن كل ما فيها حق وصواب، وإذا لم يكن الثانى(٣) مذكوراً فى التوراة لم يكن حكم عيسى بتحليل ما كان محرماً فيها، مناقضاً لكونه مصدقاً بالتوراة..."

ومن هنا فقد حاول السمين التماس وجه للعطف على التوهم هنا، بعد أن ردَّه أولاً فقال(٤): " ويمكن أن يريد هذا القائل أنه معطوف على معنى: "مصدقاً" أى: بسبب دلالته على علة محذوفة، هى موافقة له فى اللفظ، فَنَسَبَ العطف

(١) الدر المصون ١٠٩/٢.
(٢) تفسير الرازي ٦٥/٨.
(٣) يقصد ما حلله لهم سيدنا عيسى عليه السلام.
(٤) الدر المصون ١٠٩/١.

على معناه باعتبار دلالته على العلة المحذوفة؛ لأنها تشاركه فى أصل معناه، أعنى: مدلول المادة، وإن كانت دلالة الحال غير دلالة العلة".

والذى يبدو لى أن العطف على التوهم هنا يُردُّ بمخالفته للقياس، وأن هناك وجهاً إعرابياً غير العطف على التوهم تحمل عليه الآية وهو: أن اللام فى (ولأحل) تتعلق بفعل مضمر بعد الواو يفسره المعنى: أى وجئتكم لأحل لكم، وهذا أحد وجهين ارتضاهما أبو حيان[١] فى الآية. وقد أشار النحاس إلى هذا الرأى، إلا أنه قدَّر العامل متأخراً، فقال[٢]: " (ولأحل لكم) فيه حذف؛ ليتعلق به لام (كي)، أى: ولأحل لكم جئتكم".

والذى يبدو لى صحة ما جوَّزه أبو حيان من أن اللام متعلقة بفعل مضمر بعد الواو والتقدير: وجئتكم لأحل لكم، يدل على صحته: تقدير هذا العامل مع (مصدقاً)؛ إذ هو حال والعامل مضمر والتقدير: وجئتكم مصدقاً لما بين يدىّ.

وهذا قول الفراء[٣]، والأخفش[٤]، والزجاج[٥]، والأنباري[٦].

ويدلك على صحته :أن أول الكلام يدل عليه، وهو قوله تعالى[٧]: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾كما أنه لما جاز تقدير (جئتكم) مع (مصدقاً)؛ جاز تقديره مع (ولأحل).

فإن قلت: قوله (مصدقاً) معطوف على قوله:﴿وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾[٨]

(١) البحر المحيط ١٦٨/١-١٦٩.
(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣٨٠/١.
(٣) معانى القرآن ٢١٦/١.
(٤) معانى القرآن ٢٠٥/١.
(٥) معانى القرآن وإعرابه ٤١٥/١.
(٦) البيان فى غريب إعراب القرآن ١٨٩/١.
(٧) سورة آل عمران من الآية: ٤٩.
(٨) سورة آل عمران من الآية:٤٥.

قلتُ: ردَّ الفراء[١] هذا بأنه لو كان كذلك؛ لأتى معه بضمير الغيبة، لابضمير التكلم، فكان يقول: لما بين يديه.

كما جوزَّ أبو حيان[٢] أن يكون قوله (ولأحل) معطوف على محذوف تقديره: " لأخفف عنكم ولأحل " ونحو ذلك. وهو قول العكبرى[٣].

وقدَّر الأنباري[٤] المحذوف: لأبين لكم ولأحل، وقدره السمين[٥] لأوسع لكم ولأحل.

والذى يبدو لى أن هذا لا يستقيم إلا بتقدير عامل هو (جئتكم)، أى: جئتكم بآية من ربكم؛ لأخفف عنكم ،ولأحل لكم بعض الذى حرم عليكم، ونحو ذلك.

هذا وقد ذكر أبو حيان فى الآية وجهين إعرابيين غير ما سبق، لم يرتض أياً منهما، وهما:

الأول: أن اللام تتعلق بقوله (وأطيعون)، والمعنى: واتبعون ؛لأحلَّ لكم بعض الذى حُرم عليكم[٦].

والتحقيق أن اللام هنا تتعلق بفعل محذوف مفهوم من الفعل (أطيعون).

ولم يرتض أبو حيان هذا فقال[٧]: " وهذا بعيد جداً " وقال السمين [٨]: " وهذا بعيد جداً أو ممتنع". ولعل السبب فى هذا تأخر (أطيعون) عن (لأحل).

الثانى: أن (ولأحل) ردٌّ على قوله: ﴿بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ أى: جئتكم بآية من

(١) معاني القرآن ٢١٦/١.
(٢) البحر المحيط ١٦٩/١.
(٣) التبيان ٢٦٤/١.
(٤) البيان فى غريب إعراب القرآن ١٨٩/١.
(٥) الدر المصون ١٠٩/١.
(٦) البحر المحيط ١٦٩/١.
(٧) السابق والصفحة نفسها.
(٨) الدر المصون ١١٠/١.

ربكم ولأحل لكم. وهذا قول الزمخشري[١] نسبه إليه أبو حيان[٢].

ولم يرتض أبو حيان[٣] هذا الوجه، فردَّه بأن (بآية) فى موضع حال، (ولأحل) تعليل، ولايصح عطف التعليل على الحال؛ لأن العطف بالحرف المشرِّك فى الحكم يوجب التشريك فى جنس المعطوف عليه، فإن عطفت على مصدر، أو مفعول به، أو ظرف، أو حال، أو تعليل، أوغير ذلك، شاركه فى ذلك المعطوف.

وقد ردَّ السمين ما قاله أبو حيان فقال[٤]: " ويحتمل أن يكون جوابه ما تقدم من أنه أراد ردًّا على (بآية) من حيث دلالتها على عمل مقدر".

هذا وفى الآية وجه يخرجها عن حدِّ العطف، ذكره الأنباري[٥] وهو أن تكون الواو فى (ولأحل) زائدة على مذهب الكوفيين والأخفش فى زيادة الواو، خلافاً للبصريين[٦]، وعلى هذا فلا إشكال فى الآية؛ لزوال العطف.

مما تقدم ندرك أن أبا حيان لا يرتضى حمل الآية على العطف على التوهم؛لاختلاف المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه، ويرى أن اللام فى (ولأحل) تتعلق بفعل مضمر بعد الواو يفسره المعنى، أى: جئتكم لأحل لكم بعض الذى حرم عليكم، أو أن (لأحل) معطوف على محذوف والتقدير: لأخفف عنكم ولأحل ونحو ذلك.

❁❁❁

(١) الكشاف ٣٥٨/١.
(٢) البحر المحيط ١٦٩/١.
(٣) السابق والصفحة نفسها.
(٤) الدر المصون ١١٠/١.
(٥) البيان فى غريب إعراب القرآن ١٩٠/١.
(٦) يراجع الخلاف فى هذا فى: الإنصاف ٤٥٦/٢ – ٤٦٢ والأزهية صـ٢٣٤– ٢٣٦، والجنى الدانى صـ ١٦٤– ١٦٦.

عطف المرفوع على المنصوب

قرأ الكسائي قوله تعالى[1]: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ بنصب (النفس) ورفع (العين) وما بعدها.

والقراءة ظاهرها عطف المرفوع (العين) وما بعدها على المنصوب (النفس)، وقد اختلف المعربون فى توجيه هذا العطف على عدة أقوال منها: العطف على التوهم أو المعنى، يعنى توهم الرفع فى (النفس)؛ لأن معنى (كتبنا) : قلنا لهم النفس بالنفس.

موقف أبى حيان

ذكر أبوحيان تخريج أبى الفارسي[2] للقراءة، وهو أنها تحتمل ثلاثة أوجه منها العطف على التوهم، ولم يرتض أبو حيان حمل القراءة عليه ؛حيث يقول[3]: " وأجاز أبو على فى توجيه الرفع وجوهاً، الأول: أن الواو عاطفة جملة على جملة، كما تعطف مفرداً على مفرد فيكون: (والعين بالعين) جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية، وهي (كتبنا)..... الثانى: أن الواو عاطفة جملة على المعنى فى قوله (أن النفس بالفس) أى: قل لهم النفس بالنفس. وهذا العطف هو من العطف على التوهم، إذ يوهم فى قوله: (أن النفس بالنفس) أنه النفس بالنفس....الثالث: أن تكون الواو عاطفة مفرداً على مفرد، وهو أن يكون

---

(١) سورة المائدة الآية ٤٥ .قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن". كلها بالنصب، و(الجروح) رفعاً. وقرأ نافع، وعاصم، وحمزة جميع ذلك بالنصب. وقرأ الكسائي كلها بالرفع. يراجع الحجة للقراء السبعة ١١٧/٢والتبصرة فى القراءات السبع صـ١٩٧ وحجة القراءات لأبى زرعة صـ٢٢٥– ٢٢٦.

(٢) الحجة ١١٧/٢– ١١٨،وسوف يأتى كلام الفارسي.

(٣) البحر المحيط ٢٧١/٤–٢٧٢ بتصرف.

(والعين) معطوفاً على الضمير المستكن فى الجار والمجرور، أى: بالنفس هى والعين وكذلك ما بعدها، وتكون المجرورات على هذا أحوالاً مبينة للمعنى؛ لأن المرفوع على هذا فاعل؛ إذ عُطف على فاعل".

ثم ردَّ أبو حيان القول بالعطف على التوهم، والقول بجعل الواو عاطفة مفرداً على مفرد فقال[1]: " وهذان الوجهان الأخيران ضعيفان؛ لأن الأول منهما هو المعطوف على التوهم وهو لا ينقاس، إنما يقال منه ما سمع. والثانى منهما فيه العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل بينه وبين حرف العطف، ولا بين حرف العطف والمعطوف بـ(لا)، وذلك لا يجوز عند البصريين إلا فى الضرورة، وفيه لزوم هذه الأحوال، والأصل فى الحال ألا تكون لازمة".

وأقول:

ذكر أبو حيان تخريج أبى على الفارسي لقراءة الكسائي على العطف على المعنى أو التوهم، وردَّه بأن العطف على التوهم لا ينقاس ولا يقال منه إلا ما سمع.

ولم يكن الفارسي هو أوّل من حمل القراءة على العطف على المعنى أو التوهم، وإنما ذكر ذلك قبله: الزجاج، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه. وذكره بعده مكى ابن أبى طالب، والإمام المهدوى، والزمخشري، وابن أبى مريم، والعكبري وغيرهم.

يقول الزجاج[2]: " ومن قرأ (والعين بالعين) فرفعه على وجهين: على العطف على موضع (النفس بالنفس) والعامل فيها، المعنى: وكتبنا عليهم النفس بالنفس، أى: قلنا لهم: النفس بالنفس".

ويقول أبوجعفر النحاس[1]: " الرفع من ثلاث جهات... وعلى المعنى؛ لأن المعنى: قلنا لهم: النفسُ بالنفس".

---

(١) البحر المحيط ٢٧٢/٤.

(٢) معانى القرآن وإعرابه ١٢٩/٢.

ويقول أبو على الفارسي[٢]: "... والوجه الثانى: أنه حمل الكلام على المعنى؛ لأنه إذا قال:" وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس" فمعنى الحديث: قلنا لهم: النفسُ بالنفس، فحمل (والعين بالعين) على هذا... ومثل هذا من الحمل على المعنى كثير فى التنزيل وغيره".

ويقول مكى ابن أبى طالب[٣]: " ومن رفع (العين) و(الأنف) و(السن) عطفه على المعنى؛ لأن معنى (كتبنا عليهم): قلنا لهم: النفس بالنفس. فرفع على الابتداء".

وقال فى الكشف[٤]: " ويجوز أن يكون عطف على معنى الكلام؛ لأن معنى الكلام: وكتبنا عليهم فيها: قلنا لهم: النفس بالنفس؛ فعطف على المعنى على الابتداء والخبر".

ويقول الإمام المهدوى[٥]:" ويجوز أن يكون معطوفاً على معنى الكلام؛ لأن معنى :"وكتبنا عليهم فيها": قلنا لهم: "النفسُ بالنفس".

وقد نحا الزمخشري إلى هذا المعنى، ولكن من طريق آخر، فقال[٦]: "....والرفع للعطف على محل (أن النفس بالنفس)؛ لأن المعنى: وكتبنا عليهم النفس بالنفس، إما لإجراء (كتبنا) مجرى (قلنا)، وإما لأن معنى الجملة التى هي قولك (النفس بالنفس) مما يقع عليه الكتب كما تقع عليه القراءة، تقول: كتبت الحمد لله، وقرأت سورة أنزلناها".

---

(١) إعراب القرآن ٢٢/٢ بتصرف.
(٢) الحجة ١١٧/٢-١١٨ بتصرف.
(٣) مشكل إعراب القرآن ٤٠٩/١.
(٤) ٢٢٧/١.
(٥) شرح الهداية صـ٤٥٥.
(٦) الكشاف ٦٢٥/١.

وقد بين أبو حيان أن كلام الزمخشري محمول على العطف على التوهم، وإن اختلف اللفظ، فيقول(١): "الذى قاله الزمخشري هو الوجه الثانى من توجيه أبى علي، إلا أنه خرج عن المصطلح فيه، وهو أن مثل هذا لا يسمى عطفاً على المحل؛ لأن العطف على المحل هو العطف على الموضع، وهذا ليس من العطف على الموضع؛ لأن العطف على الموضع محصور، وليس هذا منه، وإنما هو عطف على التوهم...".

ويقول ابن أبى مريم(٢): " ويجوز أن يكون الكلام محمولاً على المعنى؛ لأن قوله: " وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس" معناه: النفسُ بالنفس، فحمل المعطوف على هذا، كأنه قال: النفسُ بالنفس، والعينُ بالعين؛ لأن (أن) لا تفيد معنى إلا الابتداء والحمل على المعنى كثير فى التنزيل وغيره...".

ويقول العكبرى(٣): "..... إنها معطوفة على المعنى؛ لأن معنى: كتبنا عليهم: قلنا لهم: النفس بالنفس".

وأريد أن أسجل هنا مايلى:

أولاً: لم يذكر أحد من النحاة والمفسرين قبل أبى حيان – ممن وقفت عليهم – مصطلح العطف على التوهم، وإنما ذكروا: العطف على المعنى، وأوَّلُ من ذكر مصطلح التوهم هو أبوحيان.

ثانياً: نسب أبوحيان حمل الآية على العطف على المعنى أو التوهم إلى الفارسي، ولم يكن أول من قال به، فقد ذكر ذلك قبله الزجاج وأبو جعفر النحاس. وذكره بعده: مكى ابن أبى طالب، والإمام المهدوى، وابن أبى مريم، والعكبرى.

---

(١) البحر المحيط ٢٧٢/٤ بتصرف.

(٢) الموضح فى وجوه القراءات ٤٤٠/١.

(٣) التبيان فى إعراب القرآن ٤٣٩/١ بتصرف.

ثالثاً: يترتب على حمل القراءة على العطف على المعنى أو التوهم: أن تكون (والعين بالعين) وما بعدها جملاً مندرجة تحت الكتب من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ.

والذى يبدو لى أن أبا حيان محق فى منع حمل قراءة الكسائي على العطف على المعنى أو التوهم؛ لأنه خلاف الأصل، كما أن للقراءة وجهاً نحوياً تُحمل عليه غير العطف على المعنى أو التوهم، وهو أن تكون الواو فى (والعين بالعين) للاستئناف،و ليست عاطفة، وعطف ما بعد (والعين) عليها ،ويترتب على هذا أن تكون (العينُ) مبتدأ والجار والمجرور خبره، وهذا قول ابن خالويه وابن أبى زرعة.

يقول ابن خالويه[1]: " فالحجة لمن نصب (النفس)، ورفع ما بعدها: أن (النفس) منصوبة بـ (أن) ، و(بالنفس) خبرها. وإذا تمت (أن) باسمها وخبرها؛ كان الاختيار فيما أتى بعد ذلك الرفع؛ لأنه حرف دخل على المبتدأ و خبره".

ثم ساق ابن خالويه دليلاً على صحة ما ذكر وهو قوله عزوجل[2]: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ برفع (ورسوله).

ويقول ابن أبى زرعة[3]: " ويجوز أن يكون (والعينُ بالعين) على الاستئناف".

وفي كل هذا مندوحة عن القول بالتوهم فى القراءة؛ لأنه خلاف الأصل، ولايُقال به فى القرآن ما وجدت عنه مندوحة.

ولا يجوز أن تكون الواو عاطفة جملة (والعين بالعين) على موضع جملة (النفس بالنفس) قبل دخول (أن) عليها. وهذا قول مكى ابن أبى طالب حيث

(١) الحجة صـ١٣٠.
(٢) سورة التوبة من الآية:٣.
(٣) حجة القراءات صـ٢٢٧.

يقول[1]:" وحجة من رفع :أنه عطفه على موضع (النفس)؛ لأن (أن) دخلت على الابتداء، فلما تمت بخبرها وهو (بالنفس)، عطف (والعين) على موضع الجملة، وموضعها الابتداء والخبر، فهو عطف جملة على جملة، وعطف ما بعد العين عليها".

والذى يبدو لى أن هذا لايجوز؛ لأن الموضع قد زال بدخول (أن) على الجملة الاسمية.

هذا وقد نسب أبوحيان هذا القول إلى الفارسي إلا أنه جعله من باب عطف الجملة الاسمية (والعين بالعين) على الجملة الفعلية (كتبنا عليهم فيها) حيث قال[2]: " وأجاز أبو على فى توجيه الرفع وجوهاً: الأول: أن الواو عاطفة جملة على جملة.... فيكون (والعين بالعين) جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية وهى (كتبنا)".

والحاصل أن الفارسي أجاز ما قاله أبوحيان؛ لكنه لم يقل إنه من باب عطف جملة اسمية على موضع جملة فعلية، حيث لم يبين نوع الجملة المعطوف عليها، ولم يوضح التوضيح الذى ذكره أبو حيان، يقول أبو على الفارسي[3]:" فأما من رفع بعد النصب... فحجته أنه يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة، وليست للاشتراك فى العامل كما كان كذلك فى قول من نصب، ولكنها عطفت جملة على جملة، كما تعطف المفرد على المفرد".

هذا نص أبي على لم يحدد فيه نوع الجملة المعطوف عليها، وما قاله أبوحيان فَهْمٌ فهمه، ولعل أبا على لم يقصده، وإنما قصد عطف جملة اسمية على موضع جملة اسمية، كما أوضح مكى.

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٠٩/١

(٢) البحر المحيط ٢٧١/٤ بتصرف.

(٣) الحجة ١١٧/٢بتصرف.

هذا ويترتب على القول بأن الواو عاطفة جملة على جملة: ألا تندرج جملة (والعين بالعين) وما بعدها تحت (كتبنا) لا من حيث اللفظ، ولا من حيث التشريك فى معنى الكتب، بل يكون ذلك ابتداء تشريع، وهذا القول هو ما ارتضاه أبو حيان فى توجيه قراءة الكسائي؛ إذ هو أحد توجيهات ثلاثة للفارسي ذكرها أبوحيان، وردَّ اثنين منها وهما العطف على التوهم، وأن تكون الواو عاطفة مفرداً على مفرد.

أما الوجه الثالث الذى ذكره أبو حيان وهو أن تكون (والعين) معطوفة على المضمر المستكن فى الجار والمجرور فى (بالنفس) الذى هو الخبر، وتقدير الكلام على هذا الوجه: النفس مأخوذة هى بالنفس، (والعين) عطف على (هى)، فيكون من قبيل عطف المفردات، ويترتب عليه أن تكون المجرورات أحوالاً مبينة للمعنى؛ لأن المرفوع المستكن –على هذا – فاعل للجار. فقد ذكره الزجاج[١] والنحاس[٢]، والفارسي[٣]، والأنباري[٤]، ومكى ابن أبى طالب[٥]، وابن أبى مريم[٦]، والعكبرى[٧] ونسبه أبوحيان – كما تقدم – للفارسي وحده. ولم يرتضه وردَّه من جهتين: الأولى :أن فيه عطفاً على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل بينه وبين حرف العطف، ولا بين حرف العطف والمعطوف بـ(لا)، وهذا لايجوز عند البصريين إلا ضرورة[٨].

(١) معانى القرآن وإعرابه ١٧٩/٢.
(٢) إعراب القرآن ٢٢/٢.
(٣) الحجة ١١٨/٢.
(٤) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢٦٥/١.
(٥) الكشف ٤٠٩/١ ومشكل إعراب القرآن ٢٢٧/١.
(٦) الموضح فى وجوه القراءات ٤٤٠/١.
(٧) التبيان فى إعراب القرآن ٤٣٩/١.
(٨) يراجع فى هذه المسألة المقتضب ٢١٠/٣ والإنصاف مسألة ٦٩ صـ٣٨٠– ٣٨٢ وشرح التصريح ١٥٠/٢ –١٥١.

الثانية: أن فيه لزوم الأحوال، والأصل فى الحال ألا تكون لازمة.

هذا وقد ذكر الفارسي[١] ومكى ابن أبى طالب[٢] أن العطف بلا تأكيد هنا جائز كما جاز فى قوله تعالى[٣]:﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾.

قلتُ: إنما جاز العطف من غير تأكيد فى آية الأنعام؛ لأن (ولا أباؤنا) قام مقام التأكيد، فكأن (لا) عوض عنه؛لأن الكلام قد طال بها، بخلاف ما نحن بصدده، ذكر السمين[٤].

❁❁❁

(١) الحجة ١١٨/٢.

(٢) الكشف ٤٠٩/١.

(٣) سورة الأنعام من الآية:١٤٨.

(٤) الدر المصون ٥٣١/٢.

العطف على خبر (عسى) دون وجود رابط

يجوز العطف على خبر (عسى) بشرط أن يكون فى المعطوف ضمير راجع إلى اسمها[١]. وقد جاءت قراءة قرآنية ظاهرها خلاف ذلك، فقد قرأ أبوعمرو ويعقوب[٢]: " ويقول الذين أمنوا" بنصب (ويقول) من قول الحق سبحانه[٣]:﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ .....﴿٥٣﴾ ﴾.

وقد اختلف النحويون والمعربون فى تخريج النصب فى (ويقول) على وجوه منها العطف على التوهم بيانه: أن (يقول) عطف على (أن يأتى) على التوهم؛ لأن (أن يأتى) خبر (عسى) وفيه ضمير راجع إلى اسمها، و(ويقول) عطف على الخبر ولا ضمير فيه ؛ فيتوهم أن التقدير فعسى أن يأتى الله بالفتح؛ لأن معنى "فعسى الله أن يأتى بالفتح" هو معنى:" فعسى أن يأتى الله".

۞۞

موقف أبى حيان

ذكر أبو حيان عدة توجيهات للقراءة أولها :العطف على التوهم ولم يرده أو يضعفه فقال[٤]: " وأما قراءة (ويقولَ) بالنصب، فوجهت على أن هذا القول لم يكن إلا عند الفتح، وأنه محمول على المعنى، فهو معطوف على (أن يأتى)، إذ معنى: فعسى الله أن يأتى، معنى: فعسى أن يأتى الله، وهذا الذى يسميه

(١) الدر المصون ٥٤٥/٢.

(٢) قرأ أبو عمرو ويعقوب (ويقولَ) بالنصب. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (ويقولُ) بالرفع، وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر (يقولُ) بالرفع من غير واو. يراجع الحجة ١٢٠/٢ والتبصرة صـ١٩٧، والإتحاف صـ٢٥٤.

(٣) سورة المائدة الآية: ٥٢–٥٣.

(٤) البحر المحيط ٢٩٥/٤.

النحويون العطف على التوهم، يكون الكلام فى قالب فيقدره فى قالب آخر، إذ لا يصح أن يعطف ضمير اسم الله ولا شيء منه".

فأبو حيان يذكر تخريج القراءة على العطف على التوهم، ولا يعقب عليه بما يفيد ردَّه أو تضعيفه.

ويترتب على حمل القراءة على العطف على التوهم أن تكون (عسى) تامة؛لإسنادها إلى (أن) وما فى حيزها؛ فلا تحتاج إلى رابط، وعليه أيضاً يكون قول المؤمنين: "أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ" صادراً عند الفتح، وليس بعده.

وهذا الذى ذكره أبوحيان أحد توجيهات ذكرها النحاس، والفارسى، والأنباري، والعكبرى. إلا أنهم لم يذكروا (التوهم) ،وإنما ذكروا (المعنى) ، فى حين ذكر أبو حيان المصطلحين.

يقول أبو جعفر النحاس(١): " ويقول الذين أمنوا" بالواو والنصب عطف على (أن يأتى) عند أكثر النحويين، وإذا كان على هذا ؛ كان النصب بعيداً؛ لأنه مثل قولك: عسى زيد أن يأتى ويقدم عمرو. وهذا بعيد جداً، لايصح المعنى: عسى زيد أن يقوم عمرو، ولكن لوقلت: عسى أن يقوم زيد ويأتي عمرو؛ كان جيداً، ولو كانت الآية عسى الله أن يأتى بالفتح؛ كان النصب حسناً وجوازه أن يحمل على هذا المعنى".

ويقول الفارسي(٢): " إن قلت: كيف قرأ أبوعمرو: " ويقول الذين أمنوا" ولا يجوز: عسى الله أن يقول الذين أمنوا؟ فالقول فى ذلك أنه يحتمل أمرين.... أحدهما: أن يحمله على المعنى؛ لأنه إذا قال: " فعسى الله أن يأتى "؛ فكأنه قد قال: عسى أن يأتى الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا.... حُمل "ويقول الذين أمنوا" على ما كان يجوز وقوعه بعد عسى".

(١) إعراب القرآن ٢٦/٢.

(٢) الحجة ١٢٠/٢ بتصرف.

ويقول الأنباري[١]: " قرئ (ويقول) بالرفع والنصب، فالرفع على الاستئناف، والنصب من ثلاثة أوجه : الأول :

أنه عطف على المعنى، كأنه قدر تقديم (أن) بعد (عسى) وعطف عليه؛ لأن المعنى فى " فعسى الله أن يأتى بالفتح" وفى: "عسى أن يأتى الله بالفتح واحد"، ولو قال: فعسى أن يأتى الله بالفتح؛ جاز عطف: " ويقول الذين أمنوا" عليه، فكذلك إذا قال: فعسى الله أن يأتى بالفتح".

ويقول العكبرى[٢]: " وفى النصب أربعة أوجه: أحدها: أنه معطوف على (يأتى) ؛ حملاً على المعنى؛ لأن معنى (عسى الله أن يأتى) و(عسى أن يأتى الله) واحد".

والذى يبدو لى منع حمل القراءة على العطف على التوهم؛ لأنه خلاف الأصل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك وجهاً آخر تحمل عليه القراءة، وفيه مندوحة عن القول بالعطف على التوهم، وهو أن يكون قوله (ويقولَ) بالنصب معطوفاً على لفظ (يأتى) ،على أن يكون (أن يأتى) بدلاً من اسم الله لا خبراً، وعليه فـ (عسى) تامة: كأنه قال: فعسى أن يقول الذين آمنوا، واستغنى عن خبرها بما تضمنه اسمها من الحدث، ذكره الفارسي[٣]، والعكبرى[٤]، والسمين[٥]، وذكره أبوحيان[٦] دون نسبة .ويجوز فيها وجه آخر وهو أن يكون (ويقولَ) بالنصب معطوفاً على لفظ (أن يأتى) وهو خبر (عسى)، ويقدر مع المعطوف ضمير محذوف تقديره: ويقول الذين آمنوا به. ذكره أبو

(١) التبيان فى غريب إعراب القرآن ٢٦٨/١.
(٢) التبيان فى إعراب القرآن ٤٤٤/١.
(٣) الحجة ١٢١/٢.
(٤) التبيان فى إعراب القرآن ٤٤٤/١.
(٥) الدر المصون ٥٤٥/٢.
(٦) البحر المحيط ٢٩٥/٤.

البقاء العكبرى[١] والسمين[٢]، وعزاه أبو حيان[٣] للعكبرى .وهذان الوجهان هما ما ارتضاه أبوحيان[٤] فى إعراب (ويقولَ) بالنصب

هذا وقد جوَّز الفراء[٥]، والأخفش[٦]، والزمخشري[٧] أن يكون قوله (ويقولَ) بالنصب معطوفاً على (أن يأتى)، لكن لم يبينوا وجه العطف، هل هو عطف على التوهم، أو على تقدير ضمير فى المعطوف و(أن يأتى) خبر (عسى)، أو على أن يكون (أن يأتى) بدلاً من اسم الله لا خبراً؟

وجوَّز النحاس[٨] والأنباري[٩]، والعكبرى[١٠] وجهاً آخر فى إعراب (ويقولَ) بالنصب، وهو أن يكون منصوباً عطفاً على المصدر قبله وهو (الفتح)، كأنه قال: فعسى الله أن يأتى بالفتح وبأن يقول؛ لأن (الفتح) مصدر فى تقدير (أن يفتح)، فلما عطف على اسم؛ افتقر إلى تقدير (أن) ليكون مع (يقول) مصدراً، فتكون قد عطفت اسماً على اسم على حد قول ميسون بنت بحدل[١١]:

---

(١) التبيان فى إعراب القرآن ٤٤٥/١.
(٢) الدر المصون ٥٤٥/٢.
(٣) البحر المحيط ٢٩٥/٤.
(٤) السابق والصفحة نفسها.
(٥) معانى القرآن ٣١٣/١.
(٦) معانى القرآن للأخفش ٢٦٠/١.
(٧) الكشاف ٦٣٠/١.
(٨) إعراب القرآن ٢٦/٢-٢٧.
(٩) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢٦٨/١.
(١٠) التبيان ٤٤٥/١.
(١١) من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل فى المحتسب ٣٢٦/١ وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١، والمغنى ٥٠٥/١، ٥٤٢، ولسان العرب (مسن) والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤، وخزانة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٠٤والدرر ٩٠/٤، وبلا نسبة فى الكتاب ٤٥/٣ =

للبسُ عباءة وتقر عيني ∴ أحبُّ إليَّ من لبس الشُّفوفِ

وردَّه أبوحيان[1] بالفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله: ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾. يعنى أن فيه فصلاً بين أبعاض الصلة بأجنبى، وذلك أن (الفتح) على قولهم مؤول بـ(أن يفتح)، فيقع الفصل بـ ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟﴾ وهو أجنبى؛ لأنه معطوف على (يأتى).

وردَّه السمين[2] بمثل ما ردَّه به أبو حيان وزاد أمرين: أولهما :أن هذا المصدر وهو (الفتح) ليس يُراد به انحلاله لحرف مصدرى وفعل، بل المراد به مصدر صريح نحو: يعجبنى ذكاؤك وعلمك.

الثانى: أنه وإن سُلم انحلال (الفتح) إلى مصدر مؤول من (أن) والفعل؛ فلا يكون المعنى على:فعسى الله أن يأتى بأن يقول الذين أمنوا، فهذا فيه بُعْدٌ ظاهر.

وجوَّز الأنباري أن يكون قوله (ويقولَ) بالنصب معطوفاً على (فيصبحوا) المنصوب بأن المضمرة وجوباً بعد الفاء؛ إجراءً للترجى مجرى التمنى.قال الأنباري[3]: وفى هذا الوجه بُعْدٌ، وهو مع بعده جائز". وقال أبو حيان[4]: " فى هذا الوجه نظر".

=والمقتضب ٢٦/٢ والرد على النحاة صـ١٢٨، وشرح المفصل ٢٥/٧ وشرح عمدة الحافظ صـ٣٤٤ وأوضح المسالك ١٧٥/٤، وشرح ابن عقيل ٣٥٥/٤، ورصف المبانى صـ٤٢٣ والجنى الدانى صـ١٥٧، وشرح الأشمونى ٢٢٥/٣.

(١) البحر المحيط ٢٩٥/٤.

(٢) الدر المصون ٥٤٥/٢.

(٣)البيان فى غريب إعراب القرآن ٢٦٩/١.

(٤) البحر المحيط ٢٩٥/٤.

وأقول: لعل أبا حيان يقصد بنظره أن فاء السببية لا ينتصب المضارع بعدها بأن المضمرة بعد الرجاء كما هو مذهب البصريين، خلافاً للكوفيين الذين يجرون الترجى مجرى التمنى، وينصبون المضارع بعده مع فاء السببية[1].

❁❁❁

(١) يراجع الخلاف فى هذه المسألة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٤- ٣٤ والهمع ٣٠٩/٢.

عطف المجزوم على المنصوب

يُعطف الفعل المجزوم على مثله نحو قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[1] حيث عطف (يقبضن) على (يروا)[2].

وقد جاءت قراءة قرآنية ظاهرها عطف الفعل المجزوم على المنصوب، حيث قرأ الأشهب العقيلى والحسن[3]:﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾ بجزم (ويذرك).

وقد اختلف النحويون فى تخريج الجزم هنا ومما قالوه: إنها من باب العطف على التوهم، حيث عطف (يذرْك) المجزوم على (ليفسدوا) على توهم جزمه فى جواب الاستفهام.

❁❁❁

موقف أبى حيان

ذكر أبو حيان تخريجين للجزم: أولهما العطف على التوهم، فقال[4]: "وقرأ الأشهب العقيلى والحسن بخلاف عنه: (ويذرْك) بالجزم عطفاً على التوهم، كأنه توهم النطق (يفسدوا) جزماً على جواب الاستفهام، كما قال[5]: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ أو على التخفيف من (ويذرك)".

---

(١) سورة الملك من الآية:١٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/٢.

(٣) سورة الأعراف من الآية: ١٢٧، وقراءة العامة (ويذرَك) بالنصب وقرأ الحسن فى رواية عنه ونعيم بن ميسرة (ويذرُك) بالرفع، وقرأ الأشهب العقيلى والحسن فى رواية (ويذرْك) مجزوماً. يراجع المحتسب ٢٥٦/١-٢٥٧، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٧/٢ والمحرر الوجيز ٤٤١/٢ وتفسير القرطبى ٣٠٠/٩ ومعجم القراءات ١٣٤/٣.

(٤) البحر المحيط ١٤٣/٥.

(٥) سورة المنافقون من الآية:١٠.

وأقول: ذكر أبو حيان تخريجين لقراءة جزم (ويذرْك) أولهما: العطف على التوهم، كأنه توهم جزم (يفسدوا)؛ ولأن العطف على التوهم خلاف الأصل، فقد ذكر له نظيراً يُستأنس به، وهو عطف المجزوم على المنصوب فى قوله ﷻ: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾.

وهذا الذى ذكره أبوحيان هو قول الزمخشري، وذكره الشوكانى والألوسي.

يقول الزمخشري(١): " قرأ الحسن: (ويذرْك) بالجزم، كأنه قيل: يفسدوا، كما قُرئ: ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾، كأنه قيل: أصدقْ".

ويقول الشوكانى(٢): " وقرأ الشهب العقيلى: " ويذرْك" بالجزم... على ما قيل فى: ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ فى توجيه الجزم".

ويقول الألوسي(٣): " وقيل: إنه عطف على ما تقدم بحسب المعنى، ويقال له فى غير القرآن: عطف على التوهم، كأنه قيل: يفسدوا ويذرك، كقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾".

ومما تقدم ندرك ما يلى:

أولاً: صرح أبوحيان بأن الحمل على التوهم فى الإعراب لا يقال به فى إعراب القرآن ما وجدت عنه مندوحة، حيث يقول(٤): " العطف على التوهم لا ينقاس؛ فلا يحمل عليه القرآن ، ما وجدت مندوحة عنه". لكن ما نحن بصدده فى هذه الآية يدل على أن أبا حيان لم يلتزم بما قاله، حيث جوَّز حمل الجزم فى (ويذرْك) على العطف على التوهم على الرغم من وجود مندوحة عنه ،في حمل الجزم على التخفيف المعهود مثله فى لسان العرب.

---

(١) الكشاف ١٣٧/١.

(٢) فتح القدير ٣٣٤/٢بتصرف.

(٣) روح المعانى ٢٩/٩.

(٤) البحر المحيط ٣٤٨/٥.

ثانياً: لم ينسب أبو حيان القول بالعطف على التوهم إلى الزمخشري، بل ساقه كأنه من بنات أفكاره.

ثالثاً: مراد الزمخشري وأبى حيان ومن لفَّ لفهما من جزم (يذرْك) عطفاً على (ليفسدوا) فى جواب الاستفهام على التوهم، هو توهم أن يكون قوله (ليفسدوا) مجزوماً فى جواب الشرط، كأن المعنى والتقدير: إن تذرهم يفسدوا فى الأرض ويذرْك وآلهتك، يدلك على هذا: قياسهم العطف هنا على العطف فى قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ إذ هو عند حمله على العطف على المعنى أو التوهم محمول على هذا الفهم(١).

رابعاً: لم يذكر الزمخشري ولا الشوكانى مصطلح العطف على التوهم أو المعنى، وإنما هو مفهوم من كلامهما. وأوَّلُ من صرح بالعطف على التوهم- ممن وقفت عليهم – هو أبوحيان، فى حين ذكر الألوسي مصطلح العطف على المعنى، ونص على أنه يقال له فى غير القرآن: العطف على التوهم.

خامساً: لأن العطف على المعنى أو التوهم خلاف الأصل، فقد ذكروا له نظيراً للاستئناس، وهو قوله ﷻ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّٰلِحِينَ﴾ عند من جعل العطف فى (وأكنْ) بالجزم على (فأصدق) المنصوب عطفاً على المعنى أو التوهم، وسيأتى تفصيل الكلام فى هذا.

وعلى الرغم من هذا، فلست أوافق أباحيان فى حمله الجزم فى (ويذرْك) على العطف على التوهم؛ لأنه خلاف الأصل، ولا يقال به فى القرآن ما وجدت عنه مندوحة، وهى هنا حذف الحركة تخفيفاً؛ لثقل الضمة مع توالى الحركات، على اعتبار أن الواو للاستئناف (ويذرْك) بالرفع، وهو الوجه الثاني الذى ذكره

(١) يراجع توجيه عطف المجزوم على المنصوب فى قوله ﷻ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّٰلِحِينَ﴾ فى الكتاب ١٠١/٣ والمقتضب ٣٣٧/٢، ١١١/٤، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٨/٥ والكشاف ١٢٩/٦.

أبوحيان دون نسبة، وهو قول ابن جنى[١]، وابن عطية[٢]، والعكبرى[٣]، والقرطبى[٤]، والألوسي[٥].

ومما يؤيد هذا قراءة أبى عمرو: ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ ﴾[٦] بإسكان الراء فى (يأمْركم). ومثلها قراءة إسكان الراء فى (يشعرْكم) من قول الله ﷻ [٧]: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

وعندى جواز حمل الإسكان فى (ويذرْك) على التخفيف فى قراءة العامة (ويذرَك) بالنصب، على الرغم من خفة الفتحة؛ لأن حذف فتحة الإعراب تحفيفاً معروف فى لغة العرب، وله شواهد كثيرة، ومنها قول محمد بن بشير[٨]:

أخلق بذى الصبر أن يظفرْ بحاجته

ومدمن القرع للأبواب أن يلجا

فأسكن (يظفرْ) تخفيفاً.

---

(١) المحتسب ٢٥٧/١.

(٢) المحرر الوجيز ٤٤١/٢.

(٣) التبيان فى إعراب القرآن ٥٨٩/١، وإعراب القراءات الشاذة ٥٥٦/١.

(٤) تفسير القرطبى ٣٠٠/٩.

(٥) روح المعانى ٢٩/٩.

(٦) سورة البقرة من الآية:١٦٩ قراءة العامة (يأمرُكم) بالرفع، وقرأ أبوعمرو بإسكان الراء من رواية السوسى والدورى، ونقل الدورى عنه أيضاً اختلاس الحركة، كما نقل عنه ضم الراء كقراءة الجماعة. يراجع معجم القراءات ٢٣١/٢.

(٧) سورة الأنعام من الآية:١٠٩ قرأ الجماعة (وما يشعرُكم) بالرفع، وقرأ أبو عمرو، وابن محيصن بسكون الراء، كما روى عن أبى عمرو الاختلاس والإتمام كقراءة الجماعة. يراجع معجم القراءات ٥١٨/٢.

(٨) من البسيط، وهو لمحمد بن بشير فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١١٧٥ والشعر والشعراء صـ٨٨٣ والأغانى ٤٠/١٤، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١١٣/١ والعقد الفريد ٧٠/١ ويروى (يحظى) بدل يظفر؛ وعليها فلا شاهد فى البيت.

وقول عامر بن طفيل[١]:

وما سودتنى عامرٌ عن وراثة

أبى الله أن أسموْ بأمٍ ولا أبِ

فأسكن (أسموْ) تخفيفاً.

وهذا التخفيف جائز سماعاً وقياساً يقول ابن عصفور[٢]: " والصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً، أما القياس فإن النحويين اتفقوا على ذهاب حركة الإعراب للإدغام – لايخالف فى ذلك أحد منهم– وقد قرأت القراء[٣]:﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ بالإدغام، وخط فى المصحف بنون واحدة، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين، فكما جاز ذهابها للإدغام، فكذلك ينبغى ألا ينكر ذهابها للتخفيف. وأما السماع: فثبوت التخفيف في الأبيات التى تقدم ذكرها[٤]... وأيضاً فإن ابن محارب قرأ[٥]:﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ بإسكان التاء. وكذلك قرأ الحسن [٦]: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ بإسكان الدال...".

ثم أشار ابن عصفور إلى ما حسن التخفيف المذكور فى حال السعة ،وهو شدة اتصال الضمير بما قبله، من حيث كان غير مستقل بنفسه، فصار

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعامر بن طفيل فى شرح المفصل ١٠١/١٠ ولسان العرب (كلل) والمقاصد النحوية ٢٤٢/١ وخزانة الأدب ٣٤٣/٨، ٣٤٤، ٣٤٥ .﴿وبلا نسبة فى المحتسب ١٢٧/١و الخصائص ٣٤٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٣/٣.

(٢) ضرائر الشعر صـ٧٤ بتصرف.

(٣) سورة يوسف من الآية: ١٠ قرأ السبعة بإشمام النون الساكنة بعد الإدغام. يراجع التبصرة فى القراءات السبع صـ٢٣٩.

(٤) ذكر ابن عصفور شواهد كثيرة لحذف الفتحة تخفيفاً، يراجع ضرائر الشعر صـ٦٧– ٧٤

(٥) سورة البقرة من الآية:٢٢٨ قرأ مسلمة بن محارب بإسكان التاء فى (بعولتْهن) تخفيفاً. يراجع المحتسب ١٢٢/١.

(٦) سورة النساء من الآية: ١٢٠ وتراجع القراءة فى المحتسب ١٩٩/١.

التخفيف لذلك كأنه قد وقع فى كلمة واحدة. والتخفيف الواقع فى كلمة مثل: عضْد فى عضُد ، وإبْل فى إبِل سائغ وجائز فى حال السعة؛ إذ هو لغة لربيعة(١).

هذا والمعنى على حمل الآية على العطف على المعنى أو التوهم مبنى على الشرط والجزاء ،أما على حملها على تخفيف (يذرُك) استثقالاً للضمة، فمحمول على أن اللام للتعليل، (ويذرك) كلام مستأنف، والتقدير: أتذرهم للإفساد، ويذرُك، أو وهو يذرك .أما إذا كان (يذرْك)، مخففا من (يذرَك) المنصوب، فالمعنى على التعليل، والتقدير: أتذرهم للإفساد ولتركك وترك آلهتك.

وهذا مما يؤيد ما ذهبت إليه من منع حمل القراءة على العطف على المعنى أو التوهم؛ لأن المراد – والله أعلم بمراده– الاستفهام، أو الإخبار، وليس الشرط والجزاء.

(١)يراجع ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٧٤ بتصرف.

العطف على موضع الكاف
من (حسبك) بالنصب

اختلف النحويون فى موضع ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ من قوله تعالى[1]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٤﴾ على أقوال[2]، وقد عرض ابن عطية لهذا الخلاف فقال[3]: "وقال عامر، والشعبى، وابن زيد: معنى الآية: حسبك الله وحسب من اتبعك من المؤمنين".

وقد فهم ابن عطية من هذا أن موضع (ومن اتبعك) نصب عطفاً على موضع الكاف من حسبك؛ فقال[4]: " فـ (مَن) فى هذا التأويل فى موضع نصب عطفاً على موضع الكاف؛ لأن موضعها نصب على المعنى لـ (يكفيك) التى سدت (حسبك) مسدها".

فابن عطية يحمل كلام عامر، والشعبى، وابن زيد على العطف على المعنى كأنه توهم: يكفيك الله أو كفاك الله.

موقف أبى حيان

لم يرتض أبو حيان حمل كلام عامر، والشعبى، وابن زيد على العطف على التوهم فقال[5]:" وقال الشعبى وابن زيد معنى الآية: حسبك الله وحسب من اتبعك، قال ابن عطية: فـ(مَن) فى هذا التأويل فى موضع نصب عطفاً على موضع الكاف؛ لأن موضعها نصب على المعنى بـ(يكفيك) الذى سدَّت (حسبك) مسدها. انتهى، وهذا ليس بجيد ؛لأن (حسبك) ليس مما تكون الكاف فيه فى

(١) سورة الأنفال من الاية:٦٤.

(٢) تراجع هذه الأقوال فى معانى القرآن للفراء ٤١٧/١ ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢٣/٢ وإعراب القرآن للنحاس ١٩٤/٢–١٩٥ والكشاف ٢٢٦/٢–٢٢٧ والتبيان فى إعراب القرآن ٦٣١/٢، والدر المصون ٤٣٣/٣– ٤٣٥.

(٣) المحرر الوجيز ٦٢٨/٢.

(٤) السابق والصفحة نفسها.

(٥) البحر المحيط ٣٤٨/٥.

موضع نصب، بل هذه إضافة صحيحة ليست من نصب، و(حسبك) مبتدأ مضاف إلى الضمير وليس مصدراً ولا اسم فاعل، إلا إن قيل إنه عطف على التوهم كأنه توهم أنه قيل: يكفيك الله أو كفاك الله، ولكن العطف على التوهم لا ينقاس، فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه".

وأقول: هذا الذى قاله ابن عطية قاله الفراء، والزجاج، والنحاس،و مكى بن أبى طالب ، والأنباري.

يقول الفراء[١]: " جاء التفسير:" يكفيك الله ويكفى من اتبعك... و (مَنْ) فى موضع نصب... وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا: حسبك وأخاك، حتى يقولوا: حسبك وحسب أخيك، ولكنا أجزناه؛ لأن فى (حسبك) معنى واقع من الفعل، رددناه على تأويل الكاف، لا على لفظها[٢]، كقوله[٣]: ﴿إنا منجوك وأهلك﴾. فردَّ الأهل على تأويل الكاف".

ويقول الزجاج[٤]: "موضع (مَنْ) نصب ورفع، أما من نصب، فعلى تأويل الكاف، المعنى: فإن الله يكفيك ويكفى من اتبعك من المؤمنين".

ويقول النحاس[٥]: " (ومن اتبعك) فى موضع نصب معطوف على الكاف فى التأويل، أى: يكفيك الله، ويكفى من اتبعك كما قال[٦]:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ∴ فحسبك والضحاك سيفٌ مهندٌ"

---

(١) معانى القرآن ٤١٧/١ بتصرف.

(٢) أى على تقدير أن الكاف فى موضع نصب؛ إذ هى فى معنى المفعول كأنه قال: يكفيك، ولم تعطف على لفظ الكاف؛ إذ هى فى موضع خفض بالإضافة.

(٣) سورة العنكبوت من الآية: ٣٣.

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٤٢٣/٢.

(٥) إعراب القرآن ١٩٤/٢-١٩٥.

(٦) من الطويل، وهو لجرير فى ذيل الأمالى صـ١٤٠ ولم أقع عليه فى ديوانه وبلا نسبة فى شرح المفصل ٥١/٢ وشرح عمدة الحافظ صـ٤٠٧،و صـ٦٦٧، ولسان العرب (حسب) و(هيج)، والمقاصد النحوية ٨٤/٣ وخزانة الأدب ٥٨١/٧، ويروى بجر (الضحاك) ورفعه؛ وعليهما فلا شاهد فى البيت.

ويقول الأنباري[١]: " والنصب بالحمل فى العطف على المعنى....فكأنه قال: يكفيك الله وتابعك".

ويقول مكى بن أبى طالب[٢]: " (مَنْ) فى موضع نصب على العطف على معنى الكاف فى "حسبك الله"؛لأنها في التأويل في موضع نصب؛لأن معنى : حسبك الله: أي يكفيك الله ؛ فعطفت (مَنْ) على المعنى".

وأريد أن أشير هنا إلى مايلى:

أولاً: يرى الفراء، والزجاج، والنحاس أن (حسبك) فى معنى (يكفيك)، وعليه فالكاف فى موضع نصب، و(مَنْ) عطف عليها بناءً على هذا المعنى، إلا أنهم لم يصرحوا بمصطلح العطف على المعنى أو التوهم.

ثانياً: أول من صرح بالعطف على المعنى هو الأنباري، وتبعه مكى ابن أبى طالب وابن عطية، فى حين ذكر أبو حيان العطف على التوهم، ولم أره عند غيره.

ثالثاً: صرح أبوحيان بأن العطف على التوهم لا ينقاس، ولا يحمل عليه القرآن ما وجدت عنه مندوحة.

والذى يبدو لى أن كلام عامر والشعبى وابن زيد ،لا يُحمل على العطف على التوهم ،إنما يحمل على أن موضع (ومَنْ) جر بالإضافة إلى (حسب) محذوفة، لدلالة (حسبك) المذكورة عليها، يعنى حذف المضاف، وجُرَّ المضاف إليه، وهو معروف فى لغة العرب، وهذا ما ارتضاه أبوحيان حيث قال[٣]: " والذى ينبغى أن يحمل عليه كلام عامر والشعبى وابن زيد، هو أن يكون (ومَن) مجرورة على حذف (وحسب)؛ لدلالة (حسبك) عليه".

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٥/١ بتصرف

(٢)مشكل إعراب القرآن ٣١٩/١.

(٣) البحر المحيط ٣٤٨/٥.

ثم ذكر لذلك نظيراً وهو قول الشاعر(١):

أكـل امـرئ تحسـبين امـرأً

ونـارٍ توقـدُ بالليـل نـارا

والتقدير: وكل نار.

وأقول : ومن جَرِّ المضاف إليه بعد حذف المضاف غير ما ذكر أبوحيان قول بشر القشيرى(٢):

ولم أر مثل الخـير يتركه الفتى

ولا الشرِّ يأتيه امرؤ وهو طائعُ

أى: ولا مثل الشر.

هذا وإنما حكم بجر المضاف إليه هنا؛ لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين بيانه: أن تجعل قوله (نار) بالجر معطوفاً على (امرئ) ،والعامل فيه (كل)، و(ناراً) الثانى معطوفاً على (امرأً) والعامل فيه تحسبين(٣).

فإن قلت: ما ذُكر من الشعر، جُرَّ المضاف إليه فيه بعد حذف المضاف؛ لأن ما حذف مماثل لما عليه عطف. قلتُ: جاء الحذف والجر مع العطف على غير مماثل، ومن ذلك قراءة ابن جماز(٤): ﴿ تريدون عرض الدنيا والله يريد

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبى داؤد فى ديوانه صـ٣٥٣ والكتاب ٦٦/١ وشرح المفصل ٢٦/٣ وشرح عمدة الحافظ صـ٥٠٠ وأمالى ابن الحاجب ١٣٤/١، ٢٩٧ وشرح التصريح ٥٦/٢ والدرر ٣٩/٥، وخزانة الأدب ٥٩٢/٩، ٤٨١/١٠، ولعدى بن زيد فى ملحق ديوانه صـ١٩٩ وبلا نسبة فى المحتسب ٢٨١/١ والإنصاف ٤٧٣/٢، وشرح المفصل ٧٩/٣، ١٤٢، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، والمقرب ٢٣٧/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لبشر القشيرى فى شرح عمدة الحافظ صـ٥٠١، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١٧٦/٢ والهمع ٤٣٠/٢.

(٣) شرح الأشمونى ١٧٦/٢.

(٤) سورة الأنفال من الآية: ٦٧ والقراءة في المحتسب ٢٨٠/١.

الآخرةِ﴾ بجر (الآخرةِ)، فقد ذهب كثير من النحاة [١]:إلى أن التقدير: ثواب الآخرة أو عمل الأخرة، وعليه فالمحذوف ليس مماثلاً لما عليه قد عطف.

هذا والذي سهَّل حذف المضاف وجر المضاف إليه فى الآية: اتصال العاطف بالمضاف بلا فصل[٢].

وإنما قدر أبوحيان (حسب) محذوفة؛ حتى لا يتوهم أن (ومَن) عطف على المضمر المجرور وهو الكاف فى (حسبك) دون إعادة الخافض . وهذا الذى ذكره أبو حيان من حذف المضاف وجر المضاف إليه، ذكره قبله ابن عطية، حيث يقول[٣]: " ويصح أن تكون (مَنْ) فى موضع خفض بتقدير محذوف، كأنه قال: وحسب. وهذا كقول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرأً

ونارٍ توقد بالليل نارا

التقدير: وكل نار ".

هذا ولم يرتض ابن عطية هذا الوجه، فردَّه بأمرين أولهما: أن حذف المضاف مكروه وبابه الشعر، يعنى الضرورة. ثانيهما: أن رواية البيت (ونارا) بالنصب، وعليها فلا شاهد فيه. قال[٤]: "وهذا الوجه من حذف المضاف مكروه، بابه الشعر. ويروى البيت: (ونارا)".

ولم يرتض أبو حيان ما قاله ابن عطية فقال[٥]: "وليس بمكروه ولا ضرورة، وقد أجازه سيبويه فى الكلام، وخرَّج عليه البيت وغيره من الكلام الفصيح".

---

(١) يراجع شرح عمدة الحافظ صـ٥٠١ وشرح الأشمونى ١٧٦/٢.

(٢) شرح عمدة الحافظ صـ٥٠١.

(٣) المحرر الوجيز ٦٢٨/٢.

(٤) السابق والصفحة نفسها.

(٥) البحر المحيط ٣٤٨/٥.

وأقول: القول ما قاله أبوحيان فقد أجاز سيبويه فى الكلام حذف المضاف ؛ لدلالة مثله عليه، وجر المضاف إليه وجعل منه قولهم: ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه، بالجر حيث يقول(١):" وتقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ وإن شئت نصبت [شحمة]. وبيضاءُ فى موضع جرٍ، كأنك أظهرت (كل)، فقلت: ولا كل بيضاء. قال الشاعر أبو داود:

أكل امرئ تحسبين امرأً

ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا

فاستغنيت عن تثنية (كل)؛ لذكرك إياه فى أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب. وجاز كما جاز فى قولك: ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه، وإن شئت قلت: ولا مثل أخيه"(٢).

❁❁❁

(١) الكتاب ٦٦/١.

(٢) يعنى ذكره ثانياً.

عطف المنصوب على المجرور

جاء فى قوله تعالى[1]: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ قراءة قرآنية، عُطف فيها المنصوب على المجرور، حيث قرئ: (ويعقوبَ) بالنصب[2].

وقد اختلف المعربون والمفسرون فى توجيه العطف فى هذه القراءة، فحملوه على أوجه، منها: العطف على التوهم، بيانه: أن (يعقوبَ) بالنصب معطوف على (إسحاق) على توهم نصبه؛ لأن المعنى: وهبنا لها إسحاق.

موقف أبى حيان

عرض أبو حيان أقوال العلماء فى توجيه العطف فى القراءة ، ونسب القول بالعطف على التوهم إلى الزمخشري، ولم يرتض حمل القراءة عليه، فقال[3]:" قال الزمخشري: كأنه قيل: ووهبنا لها[4] إسحاق، ومن وراء، إسحاق يعقوب، على طريقة قوله[5]:

---

(١) سورة هود الاية:٧١.

(٢) قرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصم، وأبو عمرو الضرير عن عاصم، وجبلة عن المفضل عن عاصم، وزيد بن على، والمطوعى: " ويعقوبَ" بالنصب. وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، ويعقوب، وخلف، وأبو جعفر: (ويعقوبُ) بالرفع، وقرأ ابن أبى عبلة: (بيعقوبٍ) بالباء والتنوين، يراجع الحجة لأبى على ٣٦٤/٤، وحجة القراءات لأبى زرعة صـ٣٤٧، ومعجم القراءات ١٠٠/٤-١٠٢.

(٣) البحر المحيط ١٨٣/٦ بتصرف.

(٤)في الكتاب: (له) ، والصحيح ما أثبته.

(٥) البيت من الطويل وتمامه:

مشائيم ليسوا مصلحين .·. عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

وهو للأحوص الرياحى فى الكتاب ١٦٥،٣٠٦/١ وشرح أبيات سيبويه لأبى محمد السيرافى ١١٢/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢ ولسان العرب (شام) وخزانة الأدب ١٥٨/٤، ١٦٠، ١٦٤، وللفرزدق فى الكتاب ٢٩/٣. وبلا نسبة فى أسرار العربية صـ١٤٨ وشرح المفصل ٦٨/٥، ٥٧/٧ ومغنى اللبيب ١٤٧/١. ويروى:

خطاطيف ليسوا مصلحين عشيرة .·. ولا ناعباً إلا بشؤم غرابها

يراجع شرح أبيات سيبويه ١١٢/٢.

ليسوا مصلحين عشيرة..... انتهى، يعنى: أنه عطف على التوهم. والعطف على التوهم لا ينقاس".

ثم بيَّن أبو حيان مختاره فى توجيه العطف فى القراءة، فقال[١]: "والعطف على التوهم لا ينقاس، والأظهر أن ينتصب (يعقوب) بإضمار فعل، تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، ودلَّ عليه قوله: فبشرناها؛ لأن البشارة فى معنى الهبة، ورجح هذا الوجه أبو على".

ثم ضعَّف أبو حيان قول من قال: إن (يعقوب) مجرور عطفاً على لفظ (إسحاق) أو موضعه، بأنه لا يجوز الفصل بين حرف العطف ومعطوفه المجرور بالظرف أو المجرور، وإن جاء فهو مخصوص بالشعر.

وأقول:

ما نسبه أبو حيان إلى الزمخشرى من حمل العطف فى (ويعقوبَ) على العطف على التوهم، قاله قبل الزمخشرى: الزجاج، والإمام المهدوى.

يقول الزجاج[٢]: « فأما من قرأ: (ومن وراء إسحاق يعقوبَ) فـ(يعقوب) فى موضع نصب محمول على موضع (فبشرناها بإسحاق) محمول على المعنى، المعنى: وهبنا لها إسحاق، ووهبنا لها يعقوب ».

ويقول الإمام المهدوى[٣]: « من فتح الباء من (يعقوبَ) فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون منصوباً على الحمل على المعنى؛ لأن معنى: (فبشرناها بإسحاق) : فوهبنا لها إسحاق... ».

<u>وأريد أن أشير هنا إلى عدة أمور:</u>

<u>أولها</u>: أن من حمل القراءة على العطف على التوهم – قبل أبى حيان – لم يذكر مصطلح التوهم، وإنما ذكر العطف على المعنى، ولعل الدافع إلى ذلك هو التأدب مع القرآن الكريم، وأوَّلُ من ذكر (التوهم) – ممن وقفت عليهم – هو أبو

(١) البحر المحيط ١٨٣/٦.

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٦٢/٣.

(٣) شرح الهداية صـ٥٣٩.

حيان، وتبعه ابن هشام فى المغنى[١]، والسيوطى فى الهمع[٢]، والألوسي فى روح المعانى[٣].

ثانيها: يترتب على حمل القراءة على العطف على التوهم من جهة المعنى: أن يكون (يعقوب) غير داخل فى البشارة. [٤]

ثالثها: على الرغم من أن أبا حيان نسب للزمخشرى العطف على التوهم، إلا أن الزمخشرى لم يصرح بـ (التوهم)، وإنما ذكر له نظيراً فى العطف على التوهم، حيث يقول[٥]: « وقُرئ (يعقوبَ) بالنصب، كأنه قيل: ووهبنا لها إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب ،على طريقة:

ليســـــوا مصـــــلحين عشـــــيرة ∴ ولا ناعـــبٍ.....".

رابعها: لأن العطف على المعنى أو التوهم خلاف القياس ؛ فقد ذكروا له نظيراً فى الآية وهو قول الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعبٍ إلا ببين غرابـــها

خامسها: على الرغم من أن الزمخشري لم يكن أوَّل من حمل القراءة على العطف على التوهم، إلا أن أبا حيان نسبه إليه، كما نسبه إليه أيضاً: ابن هشام[٦]، والسيوطى[٧]، والألوسي[٨].

هذا وقد ردَّ السمين[٩] حمل القراءة على العطف على التوهم بأنه لا ينقاس.

---

(١) ٤٨٧/٥.

(٢) الهمع ١٩٧/٣.

(٣) ٩٨/١٢.

(٤) الكشاف ٢١٦/٣.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

(٦) المغنى ٤٨٧/٥.

(٧) الهمع ١٩٧/٣.

(٨) روح المعانى ٩٨/١٢.

(٩) الدرر المصون ٣٥٥/٦.

كما ردَّه الألوسي أيضاً فقال[١]: " وزعم بعضهم أن العطف على (بإسحاق) على توهم نصبه؛ لأنه فى معنى: وهبنا لها إسحاق ، فيكون كقوله:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

ويقال لمثل هذا: عطف على التوهم، ولا يخفى ما فى هذه التسمية هنا من البشاعة، على أن هذا العطف شاذ، لا ينبغى التخريج عليه مع وجود غيره، وبهذا اعترض على الزمخشري".

والذى يبدو لى أن الآية لا تحمل على العطف على التوهم؛ لأنه خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلا عند عدم إمكان غيره، وللقراءة وجه آخر فيه غنية عن القول بالعطف على التوهم ، وهو أن (يعقوب) منصوب بإضمار فعل تدل عليه البشارة، والتقدير: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب؛ لأن البشارة فى معنى الهبة. وهذا مختار أبى حيان فى المسألة، حيث قال[٢]: "والأظهر أن ينتصب (يعقوب) بإضمار فعل، تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب".

وينبنى على هذا من جهة المعنى أن يكون (يعقوب) غير داخل فى البشارة

وهذا الذى اختاره أبوحيان فى المسألة، ذكره قبله ابن خالويه[٣]، وابن جنى[٤]، وأبو على الفارسي[٥]، ومكى ابن أبى طالب[٦]، وابن فضَّال

(١) روح المعانى ٩٨/١٢ بتصرف.
(٢) البحر المحيط ١٨٣/٦.
(٣) الحجة صـ١٨٩.
(٤) الخصائص ٣٩٧/٢.
(٥) الحجة ٣٦٥/٤.
(٦) الكشف ٣٧٠/١.

المجاشعى[١]، وابن أبى مريم[٢]، والعكبرى[٣]. كما ذكره معاصره السمين[٤]، والألوسي[٥] المتأخر عنه. وأبو حيان لم يذكر غير الفارسي.

هذا وقد اعترض هذا القول بأنه يترتب عليه أن يكون (يعقوب) غير داخل فى البشارة[٦]. وأجاب عنه الألوسي[٧] بأن ذكر هذه الهبة قبل وجود الموهوب بشارة فى المعنى.

ومما يدفع الاعتراض السابق أيضاً: أن البشارة من الله – تعالى – بالشيء فى معنى الهبة[٨].

هذا والعلماء مجمعون على أن الفعل المضمر تقديره: وهبنا، إلا ابن جني الذي ذهب إلى أن تقديره: آتينا، والأول أولى؛ لما تقدم من أن البشارة من الله في معنى الهبة.

هذا وفى المسألة قولان غير ما سبق : أولهما: أن يكون (يعقوب) مجروراً بالعطف على لفظ (بإسحاق)، وعليه فهو ممنوع الصرف للعلمية والعجمة والتقدير: فبشرناها بإسحاق وبيعقوب، ويترتب على هذا من جهة المعنى: أن يكون (يعقوبَ) داخلاً فى البشارة. وهذا القول ذكره أبو حيان فى البحر

(١) النكت في القرآن صـ٢٩٨.
(٢) الموضح فى وجوه القراءات ٦٥٥/٢.
(٣) التبيان ٧٠٧/٢.
(٤) الدر المصون ٣٥٥/٦– ٣٦٦.
(٥) روح المعانى ٩٨/١٢.
(٦) السابق والصفحة نفسها.
(٧) السابق والصفحة نفسها.
(٨) مغنى اللبيب ٤٨٨/٥.

المحيط[١]، دون نسبة، وضعَّفه بأنه فُصل فيه بالظرف بين حرف العطف ومعطوفه، وهذا غير جائز، وإن جاء؛ فهو مخصوص بالشعر.

وأقول: هذا القول الذى ذكره أبوحيان هو قول الأخفش[٢]، والكسائي[٣]، وذكره الطبرى[٤]، والمهدوى[٥]، والعكبرى [٦]، وابن عطية[٧]. ونسبه ابن خالويه[٨] إلى بعض النحاة، وعزاه مكى فى الكشف[٩] إلى الكسائي، وعزاه أبو حيان فى الارتشاف[١٠] إلى الفراء وعبارة الفراء غير صريحة فى هذا، حيث يقول[١١]: " ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء".

ونسبه القرطبى[١٢] إلى الكسائي، والأخفش، وأبى حاتم.

وما ذكره أبوحيان من أن فيه ضعفاً من جهة أنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه، هو قول سيبويه[١٣]، والزجاج[١٤]، وابن جنى[١]، والفارسي[٢]، والعكبرى[٣].

---

(١) البحر المحيط ١٨٣/٦.
(٢) معانى القرآن للأخفش ٣٥٥/٢.
(٣) معانى القرآن للكسائي صـ١٦٣.
(٤) تفسير الطبري ٤٨٢/١٢.
(٥) شرح الهداية صـ٥٣٩.
(٦) التبيان ٧٠٧/٢.
(٧) المحرر الوجيز ١٨٩/٣ –١٩٠.
(٨) الحجة صـ١٨٩.
(٩) ٣٦٩/١.
(١٠) الارتشاف /٢٠٢٤ –٢٠٢٥.
(١١) معانى القرآن ٢٣/٢.
(١٢) تفسير القرطبى ١٦٧/١١.
(١٣) الكتاب ٩٣/١–٩٥.
(١٤) معانى القرآن وإعرابه ٦٢/٣ –٦٣.

وردَّه ابن خالويه أيضاً بقوله [٤]: " وهذا بعيد؛ لأنه عطفه على عاملين: (الباء و(مِنْ)".

وردَّه ابن فضَّال المجاشعي بمثل ما قال ابن خالويه ،إلا أنه زاد الأمر وضوحاً حيث قال[٥]: "... لأنه لا يجوز العطف على عاملين مع تأخره عن حرف العطف، فلا يجوز: مررت بزيد فى الدار والبيت عمروٍ، وكذا إن قلت مررت بزيد فى الدار، وفى البيت عمرو. وإنما لم يجز العطف على عاملين؛ لأنه أضعف من العامل الذى قام مقامه، وهو لا يجر ولا ينصب، أعنى: حرف العطف".

القول الثاني: أن يكون (يعقوبَ) منصوباً عطفاً على موضع (بإسحاق). ذكره أبو حيان[٦] دون نسبة، وضعفه بمثل ما ضعف به سابقه أعنى: بأنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه.

ذكر هذا قبل أبى حيان: الطبرى[٧]، والفارسى[٨]، ومكي[٩]، ووجهه: أن (إسحاق) وإن كان مخفوضاً، فإنه بمعنى المنصوب، بعمل (بشرنا) فيه[١]، ويترتب عليه من جهة المعنى أن يكون (يعقوب) داخلاً فى البشارة.

---

(١) الخصائص ٣٩٥/٢ –٣٩٥.
(٢) الحجة ٣٦٤/٤.
(٣) التبيان ١٨٩/٢.
(٤) الحجة فى القراءات السبع صـ١٨٩.
(٥) النكت فى القرآن صـ ٢٩٩.
(٦) البحر المحيط ١٨٣/٦.
(٧) تفسير الطبرى ٤٨١/١٢.
(٨) الحجة ٣٦٤/٤ –٣٦٥.
(٩) الكشف ٣٧٠/١.

وضُعف هذا القول – كما تقدم – من جهة أنه فصل بين حرف العطف ومعطوفه[٢].

واعترضه الألوسي[٣] أيضاً بأنه إنما يتأتى العطف على المحل، إذا جاز ظهور المحل فى فصيح الكلام، وهو مفقود هنا.

أخلص من هذا إلى القول بأن قراءة: ﴿ومن وراء إسحاق يعقوبَ﴾ بنصب يعقوب، لم يرتض أبو حيان حملها على العطف على التوهم، وهذا صحيح؛ لأن العطف على المعنى أو التوهم، خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلا عند عدم إمكان غيره، وقد أمكن غيره، وهو أن يكون (يعقوبَ) منصوباً بإضمار فعل يدل عليه (فبشرناها) ، والتقدير: (وهبنا يعقوب)، وهو مختار أبى حيان.

(١) تفسير الطبرى ٤٨١/١٢-٤٨٢.
(٢) الكشف ٣٧٠/١.
(٣) روح المعانى ٩٨/١٢.

العطف على التوهم فى المركبات

اختلف المعربون فى إعراب قوله تعالى: ﴿وَلِيُذِيقَكُم﴾ من قول الحق ﷻ[1]: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ومن جملة ما قالوا: العطف على التوهم، كأنه قال: ليبشركم وليذيقكم.

موقف أبى حيان

جوَّز أبو حيان عدة أوجه في إعراب ﴿وَلِيُذِيقَكُم﴾ أولها: العطف على التوهم حيث قال[2]:" وليذيقكم" عطف على معنى (مبشرات)، فالعامل (أن يرسل)، ويكون عطفاً على التوهم، كأنه قيل: ليبشركم، والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل..."

ثم ذكر وجهين آخرين فقال[3]: "وقيل: ما يتعلق به اللام محذوف، أى: ولكنا أرسلناها. وقيل: الواو فى (وليذيقكم) زائدة".

وأقول:

ما جوَّزه أبو حيان من حمل الآية على العطف على التوهم هو قول الزمخشري والرازي، وذكره ابن هشام، والسمين، والألوسي.

يقول الزمخشري[4]: " فإن قلت، بم يتعلق (وليذيقكم)؟ قلتُ: فيه وجهان:أن يكون معطوفاً على (مبشرات) على المعنى، كأنه قيل: "ليبشركم وليذيقكم".

ويقول الرازي[5]: "أن يرسل الرياح مبشرات، قيل: بالمطر، ويمكن أن يقال مبشرات بصلاح الأهوية؛ فإن الرياح لو لم تهب؛ لظهر الوباء والفساد، ثم قال

(١) سورة الروم الآية:٤٦.
(٢) البحر المحيط ٣٩٨/٨.
(٣) السابق والصفحة نفسها.
(٤) الكشاف ٥٨٤/٤.
(٥) تفسير الرازي ١٣٢/٢٥.

تعالى:"وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ" عطف على ما ذكرنا، أى: ليبشركم بصلاح الأهوية وصحة الأبدان، وليذيقكم من رحمته بالمطر".

ويقول ابن هشام(١): " وأما فى المركبات(٢)، فقد قيل فى قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم ﴾ إنه على تقدير: ﴿ليبشركم ويذيقكم﴾

ويقول السمين(٣):" قوله " وليذيقكم"... عطف على معنى مبشرات؛ لأن الحال والصفة يُفهمان العلة، فكأن التقدير: " ليبشركم وليذيقكم".

ويقول الألوسي(٤): " والواو للعطف... على (مبشرات) باعتبار المعنى، فإن الحال قد يقصد بها التعليل، نحو: أهن زيداً مسيئاً، أى: لإساءته، فكأنه قيل: لتبشركم وليذيقكم".

<u>وأريد أن أشير هنا إلى عدة أمور تعليقاً على ما سبق:</u>

<u>الأول:</u> لم ينسب أبو حيان القول بالعطف على التوهم إلى الزمخشري، وإنما ساق الكلام على أنه من بنات أفكاره.

الثانى: لم يذكر الزمخشري والسمين مصطلح العطف على التوهم، وإنما ذكرا العطف على المعنى، ولم يذكر الرازي العطف على المعنى أو التوهم، ولكن تفسيره للإعراب صريح فى حمله عليه.

وأوَّل من ذكر العطف على التوهم – ممن وقفت عليهم – هو أبو حيان وتبعه ابن هشام، والألوسي.

<u>الثالث:</u> لم يدفع أحد – ممن وقفت – حمل الآية على العطف على التوهم، إلا الألوسي الذى قال(٥): " وكونه من عطف التوهم توهم...".

---

(١) المغنى ٤٩٢/٥.

(٢) أى وقوع العطف على التوهم فى المركبات.

(٣) الدر المصون ٥٠/٩بتصرف.

(٤) روح المعانى ٥١/٢١-٥٢ بتصرف.

(٥) السابق ٥٢/٢١.

ولست أوافق أبا حيان على تجويزه حمل الآية على العطف على التوهم؛ لأنه خلاف الأصل، ولأن المعنى على التعبير باسم الفاعل (مبشرات) أولى؛ إذ هو يدل على الثبوت والدوام، كما أن فيه تجديداً لذهن السامع؛ بتنويع الأسلوب بين التعبير بالاسم والتعبير بالفعل هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المراد – والله أعلم بمراده– من قوله تعالى: "مبشرات" بيان هيئة الرياح ، لا بيان علة إرسالها، وهذا أبلغ فى التبشير، وحمل (مبشرات) على التعليل الخالص من بيان الهيئة على تقدير: "ليبشركم" فيه انتقال من بيان الهيئة إلى بيان العلة الخالصة، وهو خلاف المراد – والله أعلم بمراده.

والذى يبدو لى أن (وليذيقكم) علة لفعل محذوف ، دلَّ عليه قوله (أن يرسل) والتقدير: وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها. ذكره الزمخشري[١]، وابن هشام[٢]، والسمين[٣]، والألوسي[٤].وعلى هذا فالواو للاستئناف وليست عاطفة، وعليه فقد ذكر أولاً: بيان هيئة الرياح،ثم ذكر بعد ذلك علة إرسالها.

وأبو حيان جوَّز أن يتعلق (وليذيقكم) بفعل مقدم أى: وأرسلها ليذيقكم. كما جوَّز أن تكون الواو (زائدة) ؛ وعليه فاللام متعلقة بـ(أن يرسل) [٥]. على أن أبا حيان يناقض نفسه هنا من جهة أنه صرح فى غير موضع بأن الحمل على التوهم فى الإعراب لاينقاس، ولايقال منه إلا ما سمع، ولا يحمل إعراب القرآن عليه ما وجدت عنه مندوحة،[٦] ثم هو يجوز هنا حمل الآية على التوهم على الرغم من وجود أوجه إعرابية أخرى تحمل الآية عليها، ذكر هو منها وجهين.

---

(١) الكشاف ٥٨٤/٤.
(٢) المغنى ٤٩٢/٥.
(٣) الدر المصون ٥٠/٩.
(٤) روح المعانى ٥٢/٢١.
(٥) يراجع البحر المحيط ٣٩٨/٨ والدر المصون ٥٠/٩.
(٦) يراجع البحر ٧١٦/٢، ٢٧٢/٤، ٣٤٨/٥، ١٨٣/٦.

العطف على توهم الجر

جاء فى قوله تعالى[١]: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ قراءة قرآنية، عطف فيها على تأويل تغيير تركيب الجملة، حيث قرأ ابن عباس فى رواية: "والسلاسلِ" بجر اللام[٢]، وقد اختلف المعربون فى تأويل الجر على مذاهب، منها: العطف على المعنى أو التوهم؛ إذ التقدير: إذ أعناقهم فى الأغلال والسلاسل، فعطف على المراد من الكلام، لا على ترتيب اللفظ وتوهم جر (الأغلال).

موقف أبى حيان

ذكر أبو حيان تخريجين للقراءة أولهما: العطف على التوهم، ولم يرتض أياً منهما فقال[٣]: " وقرأت فرقة منهم: ابن عباس: (والسلاسلِ) بجر اللام. قال ابن عطية على تقدير: إذ أعناقهم فى الأغلال والسلاسل، فعطف على المراد من الكلام لا على ترتيب اللفظ؛ إذ الترتيب فيه قلب، وهو على حد قول العرب: أدخلت القلنسوة فى رأسي..... وقال الزمخشري: وجهه أنه لو قيل: إذ أعناقهم فى الأغلال، مكان قوله: " إذ الأغلال فى أعناقهم"؛ لكان صحيحاً مستقيماً. فلما كانتا عبارتين معتقبتين؛ حُمل قوله: (والسلاسلِ) على العبارة الأخرى، ونظيره قول الشاعر[٤]:

---

(١) سورة غافر الآية:٧١.

(٢) قراءة الجماعة: " والسلاسلُ يسحبون " وقرأ ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن على، وابن وثاب، وابن يعمر، وعكرمة، وأبو الجوزاء، والضحاك، وابن أبى عبلة: "والسلاسلَ يسحبون" بنصب (السلاسل) وبناء (يسحبون)للفاعل. وقرأت فرقة منهم: ابن عباس فى رواية: " والسلاسلِ، بخفض اللام. يراجع: المحتسب ٢٤٤/٢ وتفسير الطبرى ٣٦٣/٢٠، والكشاف ٣٦٠/٥ ومعجم القراءات ٢٥١/٨ –٢٥٢.

(٣) البحر المحيط ٢٧١/٩ –٢٧٢ بتصرف.

(٤) سبق تخريجه صـ٧٢٣.

مشائيم ليـــسوا مصـــلحين عشـــيرة

ولا ناعبٍ إلا ببـــــين غرابـــها

كأنه قيل: بمصلحين.... وهذا يسمى العطف على التوهم ..... وهذا الذى قاله ابن عطية والزمخشري سبقهما إليه الفراء...".

ثم ذكر أبو حيان التخريج الثانى للقراءة فقال[1]: " وقال الزجاج: من قرأ بخفض (والسلاسلِ)، فالمعنى عنده: وفى السلاسل يسحبون. يعنى بهذا الجر بإضمار الخافض".

وأقول:

ذكر أبو حيان لقراءة جر (والسلاسلِ) تخريجين: أولهما :العطف على المعنى أو التوهم، والتقدير: إذ أعناقهم فى الأغلال والسلاسل. ونسبه إلى الفراء، والزمخشري، وابن عطية. وأزيد على ماذكره : الطبرى، وابن الأنباري، والقرطبي.

يقول الفراء[2]: " وذكر الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس أنه قال: وهم فى السلاسل يسحبون، فلا يجوز خفض (السلاسل) والخافض مضمر، ولكن لو أن متوهماً قال: إنما المعنى: إذ أعناقهم فى الأغلال وفى السلاسل يسحبون؛ جاز الخفض في (السلاسل) على هذا المذهب. ومثله مما رُدّ إلى المعنى قول الشاعر[3]:

قـــد ســـالم الحيـــاتُ منـــه القـــدما ∴ الأفعـــوانَ والشـــجاعَ الشـــجعما

---

(١) البحر المحيط ٢٧٢/٩.

(٢) معانى القرآن ١١/٣.

(٣) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه صـ٨٩ ولعبد بنى عبس فى الكتاب ١٤٥/١ وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١١/٣ والأصول ٤٧٣/٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة لأبى سعيد السيرافى صـ٢٤٥.

فنصب (الشجاع)، والحيات قبل ذلك مرفوعة؛ لأن المعنى قد سالمت رجله الحيات وسالمتها، فلما احتاج إلى نصب القافية، جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات".

ويقول الطبرى[١]: "... وكان بعضهم يقول فى ذلك: لو أن متوهماً قال: إنما المعنى: إذ أعناقهم فى الأغلال وفى السلاسل يسحبون؛ جاز الخفض فى (السلاسلِ) على هذا المذهب" وهو هنا يشير هنا إلى قول الفراء السابق.

ويقول ابن الأنباري[٢]: " الخفض جائز على معنى: إذ أعناقهم فى الأغلال والسلاسل، فتخفض (السلاسل) على النسق على تأويل (الأغلالِ)؛ لأن الأغلال فى تأويل الخفض، كما تقول: خاصم عبدالله زيداً العاقلين، فتنصب العاقلين، ويجوز رفعهما؛ لأن أحدهما إذا خاصم صاحبه فقد خاصمه صاحبه، أنشد الفراء.

قد سالم الحياتُ منه القدما ∴ الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما"

ويقول الزمخشري[٣]: " ووجهه أنه لو قيل: "إذ أعناقهم فى الأغلال "مكان: " إذ الأغلال فى أعناقهم" لكان صحيحاً مستقيماً، فلما كانتا عبارتين معتقبتين؛ حمل قوله: (والسلاسلِ) على العبارة الأخرى، ونظيره:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

كأنه قيل: بمصلحين..."

ويقول ابن عطية[٤]: "وقرأت فرقة: " والسلاسلِ يسحبون" بالخفض على تقدير: إذ أعناقهم فى الأغلال والسلاسل؛ فعطف على المراد من الكلام لا على

(١) تفسير الطبرى ٣٦٣/٢٠.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٨٧٣/٢– ٨٧٤ .
(٣) الكشاف ٣٦٠/٥.
(٤) المحرر الوجيز ٥٦٩/٤.

ترتيب اللفظ؛ إذ ترتيبه فيه قلب، وهو على حد قول العرب: أدخلت القلنسوة فى رأسى..."

وأريد أن أشير هنا إلى عدة أمور:

الأول: بين أيدينا نص من أقدم النصوص فيه تصريح بمصطلح التوهم فى إعراب القرآن، وهو قول الفراء ت٢٠٧هـ: "لو أن متوهما قال: إنما المعنى: إذ أعناقهم فى الأغلال وفى السلاسل يسحبون؛ جاز الخفض فى (والسلاسلِ) على هذا المذهب..." وأعاده الطبرى المتوفى ٣١٠هـ.

الثانى: ذكر ابن الأنباري العطف على المعنى، ولم يذكر التوهم، فى حين أن الزمخشري لم يذكر أياً من المصطلحين، وإنما ذكر نظيراً تُحمل عليه القراءة وهو قول الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

فكشف عن وجه القراءة عنده دون ذكر المعنى أو التوهم. فى حين أن ابن عطية أوَّلَ القراءة على العطف على المراد من الكلام لا على ترتيب اللفظ، ولم يذكر المعنى أو التوهم، غير أن كلامه صريح فى حمل القراءة عليه. وجاء أبو حيان فذكر العطف على التوهم، ولم يذكر المعنى، قال: " وهذا يسمى العطف على التوهم".

الثالث: لأن العطف على المعنى أو التوهم خلاف الأصل؛ فقد ذكروا له نظيراً وهو قول الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

هذا وأبو حيان لايرتضى حمل القراءة على العطف على المعنى أو التوهم حيث قال[١]: " وهذا يسمى العطف على التوهم، ولكن توهم إدخال حرف الجر على (مصلحين) أقرب من تغيير تركيب الجملة بأسرها، والقراءة من تغيير الجملة السابقة بأسرها...". فأبو حيان لا يرتضي قياس الآية بالبيت.؛لأنهم في البيت توهموا إدخال حرف الجر على (مصلحين) ،وهذا جائز ؛ لكثرة دخول الباء فى خبر (ليس)، أما فى الآية فإن التوهم يؤدى إلى تغيير تركيب الجملة بأسرها.

وأزيد على ما قاله أبو حيان: أن العطف على المعنى أو التوهم فى الآية يفسد المعنى، ويؤدي إلى الغلط فى المراد؛ لأن المعنى عليه يصير: الأغلال فى الأعناق وفى السلاسل، ولا معنى للغل فى السلسلة[٢].

والذى يبدو لى أن القراءة تُحمل على خفص (السلاسلِ) بإضمار الخافض، والتقدير وبالسلاسل، وهو التخريج الثانى الذى ذكره أبوحيان، ونسبه إلى الزجاج: يقول الزجاج[٣]: " ومن جرَّ؛ فالمعنى: إذ الأغلال فى أعناقهم وفى السلاسل".

ويقول السمين[٤]:" الثالث[٥]: أن الجر على تقدير إضمار الخافض... وإلى هذا نحا الزجاج".

ومما يؤيد هذا الوجه قراءة[٦] (وبالسلاسل) حيث ظهر الخافض المضمر.

---

(١) البحر المحيط ٢٧٢/٩.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبي طالب٦٣٨/٢.

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٣٧٨/٤.

(٤) الدر المصون ٤٩٧/٩ بتصرف.

(٥) يقصد الثالث من الأوجه التى تحمل عليها القراءة.

(٦) يراجع الكشاف ٣٦٠/٥ وروح المعانى ٨٥/٢٤.

ونظير ذلك قول الشاعر[١]:

إذا قيل أى الناس شر قبيلة ∴ أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع

والتقدير: أشارت إلى كليب، فأضمر الخافض.

ولم يرتض الفراء[٢]، والطبري[٣]، وابن الأنباري[٤] الخفض بإضمار الخافض هنا، واحتجوا بأنه لا يجوز خفض(السلاسلِ) والخافض مضمر، لايَحْسُنُ أن تقول: زيد الدارِ، على تقدير: فى الدار. وهذا ما قصده أبو حيان حين عقب على مذهب الزجاج بقوله[٥]: " وهو تأويل شذوذ " . يعنى: حمل القراءة على تأويل: وبالسلاسلِ. وذكر ردَّ ابن الأنباري لهذا الوجه. وأقول: هذه المسألة إذا كانت ممنوعة على مذهب البصريين، فقد نقل جوازها محمد بن سعدان الكوفى[٦]. وحمل القراءة على إضمار الخافض أولى من حملها على العطف على المعنى أو التوهم؛ لأنه خلاف الأصل ويفسد المعنى.

هذا وقد ذكر السمين[٧] وجهاً ثالثاً تحمل عليه قراءة الجر، وهو أن يكون قوله: (والسلاسلِ) معطوفاً على قوله (الحميم) المتأخر من قوله تعالى[٨]: ﴿فِي ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴿٧٢﴾﴾ فقدم على المعطوف عليه. وهذا لايجوز؛ لأن

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١ والتصريح ٣١٢/١ والدرر ٣٧/٢وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٥١/٢ أوضح المسالك ١٧٨/٢

(٢) معانى القرآن ١١/٣.

(٣) تفسير الطبرى ٣٦٣/٢٠.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٨٧٣/٢– ٨٧٤.

(٥) البحر المحيط ٢٧٢/٩.

(٦) الدر المصون ٤٩٧/٩ وروح المعاني ٨٦/٢٤.

(٧) الدر المصون ٤٩٧/٩.

(٨) سورة غافر الآية: ٧٢.

المعطوف المخفوض لا يتقدم على المعطوف عليه، لو قلت: مرت وزيدٍ بعمروٍ، لم يجز، بخلاف المرفوع نحو: قام وزيدٌ عمروٌ(١).

أخلص من هذا إلى القول بأن قراءة: " والسلاسلِ يسحبون" بجر (السلاسلِ) لم يرتض أبو حيان حملها على العطف على المعنى أو التوهم، والقول ما قاله؛لأن حملها عليه يؤدى إلى تغيير تركيب الجملة، ويفسد المعنى، والذى يبدو لى أن الأولى أن تحمل على إضمار الخافض، أى: وبالسلاسل يسحبون.

❁❁❁

(١) الدر المصون ٤٩٧/٩.

العطف على توهم الشرط

الأصل اتحاد المتعاطفين فى الإعراب؛ إلا أنه قد جاءت قراءة قرآنية عُطف فيها المجزوم على المنصوب، وهى قوله ﷻ[1]: ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ بجزم(أكنْ).

وقد اختلفت كلمة المعربين والمفسرين فى تفسير الجزم فى (أكنْ) على قولين: أولهما: العطف على الموضع ،يعنى أن (أكنْ) مجزوم بالعطف على موضع (فأصدق) . ثانيهما: العطف على توهم الشرط أو الطلب.

موقف أبى حيان

ذكر أبو حيان قولى العلماء فى توجيه الجزم فى (أكنْ) واختار القول بالعطف على التوهم حيث يقول[2]: " وقرأ جمهور السبعة: " وأكنْ" مجزوماً. وقال الزمخشري: (وأكنْ) بالجزم عطفاً على محل (فأصدق)، كأنه قيل: إن أخرتنى أصدق وأكن. انتهى. وقال ابن عطية: عطفاً على الموضع؛ لأن التقدير إن تؤخرنى أصدق وأكن، هذا مذهب أبى على الفارسي. فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل، فهو غير هذا، وهو أنه جزم (وأكنْ) على توهم الشرط الذى يدل عليه بالتمنى، ولا موضع هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع، حيث يظهر الشرط كقوله تعالى[3]: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾ فمن قرأ بالجزم عطف على موضع (هادى له)؛ لأنه لو وقع هنالك فعل، كان

(١) سورة المنافقون من الآية: ١٠ قرأ أبوعمرو، والحسن، وابن جبير، ، وأبو رجاء، والأعمش، وابن محيصن: (وأكونَ) بالواو والنصب وقرأ الباقون (أكنْ) بالجزم. يراجع: الحجة لأبى على ٦/٢٩٣-٢٩٤، وحجة القراءات لأبى زرعة صـ٧١٠، وكتاب الإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش ٢/٧٨٧،و المصباح الزاهر فى القراءات العشر البواهر ٣/٣١٧.

(٢) يراجع البحر المحيط ١٠/١٨٤-١٨٥ بتصرف.

(٣) سورة الأعراف من الآية ١٨٦.

مجزوماً... والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم: أن العامل فى العطف على الموضع موجود دون مؤثره، والعامل فى العطف على التوهم مفقود وأثره موجود".

وأقول:

ذكر أبو حيان قولى العلماء فى توجيه الجزم فى (وأكنْ) ،وهما :العطف على المحل أو الموضع، ونسبه للفارسي، والزمخشري، وابن عطية. والعطف على التوهم، ونسبه للخليل وسيبويه، واختار القول بالعطف على التوهم؛ حيث قال: " ولا موضع هنا " يعنى: لايجوز حمل الجزم فى (أكنْ) على العطف على الموضع، واحتج لهذا بأن شرط العطف على الموضع: وجود العامل وفقد أثره، والشرط فى الآية ليس ظاهراً بخلاف آية الأعراف: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾ فإن الشرط موجود.

أما العطف على التوهم فإن العامل فيه يكون مفقوداً و أثره موجود، وهو ما حسَّن حمل الجزم فى (أكنْ) على العطف على التوهم.

وأبو حيان هنا يشير إلى قضية المحرز فى العطف على الموضع أى :الطالب لذلك المحل أو الموضع، وسيأتى تفصيل الكلام فى هذا.

<u>وأريد أن أشير هنا إلى عدة أمور تعليقاً على ما سبق:</u>

<u>الأول:</u> أن ما ذكره الزمخشري، ذكره قبله الزجاج حيث يقول[1]: "وجزم (وأكن) على موضع (فأصدق)؛ لأنه على معنى: إن أخرتنى أصدق وأكن من الصالحين".

وقال الزمخشري[2]: " وقُرئ (وأكن")عطفاً على محل (فأصدق) كأنه قيل: إن أخرتنى أصدق وأكنْ".

(١) معانى القرآن ١٧٨/٥.

(٢) الكشاف ١٢٩/٦.

وكلامهما مُلبسٌ يُفهم منه حمل الجزم على العطف على الموضع، كما يفهم منه حمله على العطف على التوهم؛ لأن تقديرهما المراد بـ(إن أخرتنى أصدق وأكن) يُفهم منه حمل الجزم على العطف على توهم وجود الشرط، وإسقاط الفاء، ولعل حجتهما فى ذلك: أن معنى: (لولا أخرتنى) ومعنى (إن أخرتنى) واحد،إلا أن تصريحهما بالمحل والموضع يناقض هذا الفهم.

الثانى: إذا كان ابن عطية قد صرح بالعطف على الموضع، فى المحرر الوجيز[1]، ونقله عنه أبوحيان؛ فإنه فى موضع آخر منه حمل الجزم فى (وأكنْ)على العطف على التوهم؛ حيث يقول[2]: " قوله تعالى: ﴿لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن﴾لما كان المعنى: أخرنى إلى أجل قريب أصدق؛ حمل (أكنْ) على الجزم الذى يقتضيه المعنى فى قوله (فأصدق) ".

وهذا تناقض ظاهر من ابن عطية فى توجيه الجزم. وأبو حيان لم ينقل عنه إلا العطف على الموضع.

الثالث: نظَّر سيبويه للعطف على التوهم فى الآية بقول زهير[3]:

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى

ولا سابقٍ شيئاً إلى كان جائيا

---

(١) المحرر الوجيز ٢/٥٥٥.

(٢) السابق ٢/٢٤١.

(٣) البيت من الطويل وهو لزهير ابن أبي سلمى في ديوانه صـ٢٨٧والكتاب ١/١٦٥، ٣/٢٩،٥١، ٤/١٦٠، وشرح المفصل٢/ ٥٢،٥٦٧ وتخليص الشواهد صـ٥١٢،وشرح شواهد المغني١/٢٨٢،وخزانة الأدب٨/٤٩٢،٤٩٦،٥٥٩، ٩/١٠٠،١٠٢،١٠٤، والمقاصد النحوية٢/٢٦٧ ،٣/٣٥١ ولصرمة الأنصاري في الكتاب ١/٣٠٦ وشرح أبيات سيبويه ١/٧٢ ، ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١/١٩١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/١٥٥ ، وأسرار العربية صـ١٥٤ ، وشرح المفصل ٨/٦٩ ، وخزانة الأدب ٤/١٣٥ ، ١٠/٢٩٣،٣١٥.

قال[١]:" فإنما جروا هذا[٢]؛ لأن الأول قد دخله الباء[٣]، فجاءوا بالثانى، وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه؛ تكلموا بالثانى وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا، توهموا هذا".

وهذا الذى ذكره سيبويه عكس ما فى الآية؛ لأنه فى الآية جزم على توهم سقوط الفاء، وفى البيت خفض (سابق) على توهم وجود الباء، قال السمين[٤]: " ولكن الجامع: توهم ما يقتضى جواز ذلك، ولكنى لا أحب هذا اللفظ مستعملاً فى القرآن، فلا يقال: جزم على التوهم؛ لقبحه لقظاً".

الرابع: أن الذى حمل الخليل وسيبويه على القول بأن (وأكنْ) مجزوماً بالعطف على التوهم هو أن معنى: (لولا أخرتنى) و(إن أخرتنى) واحد[٥].

ويرى ابن جمعة الموصلى[٦] أن (لولا) عند الخليل فى الآية التى معنا جزمت؛ لتضمنها معنى الشرط من غير تقدير (إن)؛ لأن معنى الطلب فيها إذا كان سبباً لمسبب، فإذا ذكر السبب وهو المجزوم؛ عُلم أنها هى المسبب، ولهذا لا يُجزم جواب النفى؛ لكونه خبراً محضاً لا دلالة له على الشرط.

السادس: اضطرب قول الألوسي فى توجيه جزم (وأكنْ) ، فذهب فى روح المعانى إلى أن الجزم محمول على العطف على التوهم قال[٧]: "... إنها عطف على ما تقدم بحسب المعنى، ويقال له فى غير القرآن عطف على التوهم".

---

(١) الكتاب ١٠١/٣.

(٢) يقصد (سابقٍ)

(٣) يشير إلى شرط جواز العطف على التوهم وهو صحة دخول الباء على خبر (ليس) يراجع المغنى ٤٧٨/٥-٤٨٠.

(٤) الدر المصون ٣٤٥/١٠.

(٥) يراجع المغنى ٤٨١/٥.

(٦) شرح الكافية لابن جمعة الموصلى ٥٣٨/٣.

(٧) روح المعانى ٢٩/٩.

وذهب فى موضع آخر إلى أنه محمول على العطف على الموضع، أو التوهم(١).

هذا وقد حمل الجزم في (وأكنْ)على التوهم جمعٌ كبير من المعربين والمفسرين منهم: الفراء، والعكبرى، وابن يعيش، والرضى، والسمين، والسيوطى وغيرهم.

يقول الفراء(٢): " يُقال: كيف جزم (وأكنْ) وهى مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب فى ذلك أن الفاء لو لم تكن فى (فأصدق)؛ كانت مجزومة، فلما رددت (وأكنْ)، رددت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه (الفاء)".

ويقول العكبرى(٣): " قوله تعالى: "وأكونَ" بالنصب عطفاً على ما قبله، وهو جواب الاستفهام، ويُقرأُ بالجزم؛ حملاً على المعنى. والمعنى: إن أخرتنى أكنْ".

ويقول ابن يعيش(٤): "... فعطف على المعنى؛ فجزم كما قال تعالى: ﴿فأصدق وأكن من الصالحين﴾ ؛لأنه بمعنى أخرنى أصدقْ وأكنْ".

ويقول الرضى(٥): " قال تعالى: ﴿فأصدق وأكن من الصالحين﴾... هذا الذى يقال: إنه عطف على التوهم كما فى قوله:

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى

ولا سابقٍ شيئاً إذا كـــان جائيا "

ويقول السمين(٦): " قوله: " فأصدق وأكن من الصالحين". بجزم (أكنْ) عطفاً على (فأصدق) على توهم سقوط الفاء من(فأصدق) نص عليه سيبويه وغيره".

---

(١) السابق ١١٧/٢٨-١١٨.

(٢) معانى القرآن ١٠٦/٣.

(٣) التبيان فى إعراب القرآن ١٢٢٥/٢.

(٤) شرح المفصل ١٠٦/١٠.

(٥) شرح الكافية ١٢١/٤ بتصرف تحقيق يوسف حسن عمر.

(٦) الدر المصون ٢١٦/٤.

ويقول فى موضع آخر[١]: " جزم على التوهم، أى: لسقوط الفاء؛ إذ لو سقطت؛ لانجزم فى جواب التحضيض".

ويشير إلى اتحاد المعنى فى الآية عند حملها على العطف على التوهم فيقول[٢]: " والعطف على التوهم لابد أن يكون المعنى متحداً فى المعطوف والمعطوف عليه، ألا ترى إلى قوله: (فأصدق وأكن) كيف اتحد المعنى من حيث الصلاحية لجواب التحضيض".

إلا أن السمين يعود فيرفض مصطلح التوهم فى إعراب القرآن فيقول[٣]: " وكذا يقولون: توهم وجود الباء، فجرَّ، وفى هذه العبارة – بالنسبة إلى القرآن– سوء أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك حاش لله".

ويقول السيوطى[٤]: " ووقع العطف على التوهم فى أنواع الإعراب: فى الجر... والرفع... والجزم.. وفى قوله: " فأصدق وأكن من الصالحين"، جزماً على معنى تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط... وإذا وقع ذلك فى القرآن؛ عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم".

وفى المقابل، فقد حمل جمع كبير من المعربين والمفسرين الجزم فى(وأكنْ) على العطف على موضع (فأصدق)، ومنهم: ابن قتيبة[٥]، وابن خالويه[٦]،

وابن الأنباري[٧]، والفارسي[١]، ومكى بن أبى طالب[٢]، وأبوزرعة[٣]، وابن الشجرى[٤]، والإمام المهدوى[٥]، وابن أبى مريم[٦]، والرازي[٧]، والقرطبى[٨].

---

(١) السابق ٣٠٢/٣.

(٢) السابق ٢٠٢/٣.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

(٤) الهمع ١٩٧/٣ بتصرف.

(٥) تأويل مشكل القرآن صـ٥٦.

(٦) الحجة فى القراءات السبع صـ٣٤٦ –٣٤٧ والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٠٨/٢.

(٧) البيان فى غريب إعراب القرآن ٤٤١/٢.

والذى يبدو لى أن الاختيار فى الآية هو ما اختاره أبوحيان من أن الجزم فى (وأكنْ) محمول على العطف على المعنى أو التوهم، وذلك من جهتين:

الأولى: أن يكون المعنى إن أخرتنى أصدق وأكن، فيكون معطوفاً على جواب الشرط المجزوم.

الثانية: أن يكون المعنى: أخرتنى أصدقْ وأكنْ، بالجزم فى جواب الطلب.

ويؤيد هذا عدة أمور منها:

الأول: تقارب المعنى بين لولا أخرتنى، و إن أخرتنى، وأخرنى، فالشرط أو الطلب مفهومان من التمنى المدلول عليه بـ(لولا) ، أو من من (لو) وحدها على القول بأن (لا) صلة[٩].

الثانى: أنه المناسب للمعنى؛ لأن هذا الكلام يقوله العبد وهو يجود بروحه قبيل وفاته؛ إذ المراد بـ ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ دلائل الموت وعلاماته[١٠]، فيناسب المقام الشرط: إن أخرتنى أصدق وأكن، أو الطلب: أخرنى أصدق، وأكن من الصالحين، يعنى: أزكى مالى ،وأعمل بطاعتك ،وأؤدي فرائضك أو أَحُج[١١].

---

(١) الحجة ٦/٢٩٣ -٢٩٤.

(٢) الكشف ٢/٣٢٣ ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٣٧.

(٣) حجة القراءات صـ٧١٠.

(٤) أمالى ابن الشجرى ١/٤٢٨.

(٥) شرح الهداية صـ٧٢٣.

(٦) الموضح فى وجوه القراءات وعللها ٣/١٢٧١- ١٢٧٢.

(٧) مفاتيح الغيب ٣٠/١٩.

(٨) تفسير القرطبى ٢٠/٥٠٨.

(٩) السابق والصفحة نفسها.

(١٠) مفاتيح الغيب ٣٠/١٨.

(١١) تفسير الطبرى ٢٣/٤١٠.

الثالث: أن حمل الآية على العطف على الموضع فيه مخالفة للصنعة النحوية؛ لأن من شرط العطف على الموضع: وجود المحرز، أى: الطالب لذلك المحل أو الموضع نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً، فالمحرز هو (ليس) ، وهو موجود فى الكلام(١). وإذا قلنا إن (وأكنْ) مجزوماً بالعطف على موضع (فأصدق) على تقدير الشرط، فإنه غير مقبول؛ لأن المحرز وهو الشرط غير موجود فى الكلام. وهذا ما أشار إليه أبوحيان حين قال(٢): " وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط". ومعنى هذا: أنه لا مندوحة صحيحة تغنينا عن حمل الآية على العطف على المعنى أو التوهم.

فإن قلت: يجوز العطف على الموضع مع عدم وجود المحرز نحو قوله تعالى(٣): ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ حيث عطف (الصائبون) على موضع (الذين)، وقد زال المحرز – وهو الابتداء – بدخول الناسخ. قلتُ: هذا مردود من جهة أن (الصائبون) ليس معطوفاً على موضع (الذين)، وإنما هو مبتدأ وما بعده خبره، وخبر (الذين) محذوف تقديره: مأجورون، أو آمنون، أو فرحون ونحوه. أو أن الخبر المذكور هو خبر (إن)، وخبر (الصائبون) محذوف تقديره: كذلك. وعليه فليست الآية من باب العطف على الموضع؛ لزوال المحرز. (٤)

الرابع: أن موضع الفاء وما بعدها ليس جزماً؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، و(أن) والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر"(٥).

---

(١) يراجع المغنى ٤٦٨/٥.
(٢) البحر المحيط ١٨٥/١٠.
(٣) سورة المائدة من الآية: ٦٩.
(٤) يراجع مغنى اللبيب ٤٧٠/٥ –٤٧١.
(٥) السابق ٤٨٢/٥.

الخامس: أننا لو سلمنا أن الجزم فى (أكنْ) محمول على العطف على موضع (فأصدق)، فإنه يُرَدُّ إلى العطف على التوهم؛ لأنه مبنى عليه، بيان ذلك: أنه لا يتأتى العطف على الموضع، إلا على توهم الشرط، فالأولى القول بالعطف على التوهم؛ إذ المعنى عليه. ولذلك يقول الألوسي(١): " واستظهر أن الخلاف لفظى؛ فمراد أبى والزجاج: العطف على الموضع المتوهم، أى: المقدر؛ إذ لا موضع هنا فى التحقيق، لكنهما فرًّا من قبح التعبير".

والألوسي هنا يذكر ما ذكره السمين والسيوطى قبلُ من قبح التعبير بـ(التوهم) فى إعراب القرآن الكريم، والذى يبدو لى أنه لا غضاضة فى استعمال هذا المصطلح فى إعراب القرآن الكريم؛ إذ هو تفسير إعراب وتقريب معنى إلى ذهن المتلقى، وليس فيه قبح أو إساءة أدب مع القرآن الكريم، كيف ؟! وقد قاله علماء أفذاذ أفنوا حياتهم فى خدمة القرآن ولغته، فلو كان الأمر كما يرى السمين والألوسي؛ ما قالوه، ولكانوا أولى بالتنبيه على هذا من غيرهم.

(١) روح المعانى ١١٨/٢٨.

عطف المنصوب على المرفوع

جاء في قوله تعالى[1]: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ٩﴾ قراءة قرآنية عطف فيها المنصوب على المرفوع، حيث ذهب هارون[2] إلى أنها فى بعض المصاحف (فيدهنوا)بالنصب[3].

وقد اختلف المعربون فى تخريج هذه القراءة ،ومما ذكروه فى هذا: العطف على التوهم، بيانه: توهم النطق بـ(أن) قبل (تدهن)، فنصب، وعُطف (فيدهنوا) عليه.

موقف أبى حيان

ذكر أبو حيان تخريجين للقراءة أحدهما العطف على التوهم فقال[4]: " وقال هارون: إنه فى بعض المصاحف:(فيدهنوا)، ولنصبه وجهان: أحدهما: أنه جواب (ودوا)؛ لتضمنه معنى (ليت). والثانى: أنه على توهم أنه نطق بـ(أن)، أى : ودوا أن تدهن فيدهنوا، فيكون عطفاً على التوهم، ولايجئ هذا الوجه إلا على قول من جعل (لو) مصدرية بمعنى (أن)".

وأقول:

ذكر أبو حيان فى توجيه عطف (فيدهنوا) بالنصب على (تدهن) المرفوع وجهين أحدهما :العطف على التوهم أى: توهم النطق بـ(أن) المصدرية الناصبة

---

(١) سورة القلم الآية: ٩.

(٢) هو هارون بن موسى الأزدي البصرى، روى عن أبى عمرو ابن العلاء، وابن إسحاق، والخليل، وروى عنه شعبة ووكيع، توفى فى نهاية المائة الثانية من الهجرة. يراجع طبقات القراء ٣٤٨/٢.

(٣) قرأ الجمهور (فيدهنون) بإثبات النون، وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف (فيدهنوا) بحذف النون على النصب .يراجع الكتاب ٣٠٦/٣، والكشاف ١٨٢/٦ وروح المعانى ٢٦/٢٩ ومعجم القراءات ٣١/١٠.

(٤) البحر ٢٣٨/١٠.

قبل (تدهن) بدل (لو)، ويترتب على هذا ألا يكون لـ(لو) جواب، وينسبك منها ومما بعده مصدر يقع مفعولاً لـ (ودوا) والتقدير: ودوا إدهانك[١] .وأبو حيان لم ينسب هذا القول، والحاصل أنه قول أبى على الفارسي[٢]، وابن مالك، وابن هشام، والسمين، والألوسي.

يقول ابن مالك[٣]: " كأنه قال: ودوا أن تدهن فيدهنوا؛ فحمل على المعنى".

ويقول ابن هشام[٤]: " فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن)؛ لما كان معناه: أن تدهن".

وقال فى موضع آخر[٥]: " وأما المنصوب[٦] فعلاً فكقراءة بعضهم "ودوا لو تدهن فيدهنوا" حملا على معنى: ودوا أن تدهن".

وقال السمين[٧]: "كأنه توهم أن نطق بـ(أن)؛ فنصب الفعل على هذا التوهم، وهذا إنما يجئ على القول بمصدرية (لو)".

ويقول الألوسي[٨]: " عطف على (تدهن)؛ بناء على أن (لو) بمنزلة (أن) الناصبة... كأنه قيل: ودو أن تدهن فيدهنوا، ولعل هذا مراد من قال: إنه عطف على توهم (أن)".

وأريد أن أشير هنا إلى عدة أمور:

(١) يراجع روح المعانى للألوسى ٢٦/٢٩ –٢٧.
(٢) يراجع شرح الكافية الشافية ٣٠٣/١.
(٣) السابق والصفحة نفسها.
(٤) المغنى ٤٠٦/٣.
(٥) السابق ٤٩٠/٥.
(٦) أى مما وقع فيه العطف على التوهم.
(٧) الدر المصون ٤٠٣/٥.
(٨) روح المعانى ٢٦/٢٩ –٢٧ بتصرف.

الأول: لم يشر أحد قبل أبى حيان إلى مصطلح العطف على التوهم، بل ذكروا: العطف على المعنى، وأول من صرح بالعطف على التوهم – ممن وقفت عليهم – هو أبو حيان، وذكره بعده السمين والألوسي.

الثاني: يترتب على حمل الآية على التوهم هنا: ألا يكون لـ (لو) جواب، وينسبك منها ومما بعدها مصدر يقع مفعولاً لـ(ودوا).

الثالث: المعنى على توهم النطق بـ(أن) قبل (تدهن) مبنى على الجزاء والمكافأة.

الرابع: لا يصح توهم (أن) بدل (لو) هنا إلا على القول بأن (لو) حرف مصدرى، وهذه قضية خلافية عند النحويين فالجمهور[١] يرون أن (لو) التالية مفهم تمنٍ لا تكون مصدرية، ويؤيد هذا: أنه لم يسمع دخول الجار عليها. ويرى الفراء[٢]، والفارسي[٣]، وابن مالك[٤] أنها تكون مصدرية؛ فلا تحتاج إلى جواب.

الخامس: أبو حيان يجوز حمل القراءة على العطف على التوهم، حيث ذكر توجيهين للقراءة: أحدهما: العطف على التوهم ولم يردَّه، كما لم يشر إلى ما يفيد ضعفه، مما يعنى أنه يُجوز حمل القراءة عليه.

ولست أوافق على حمل القراءة على العطف على التوهم؛ لأنه خلاف الأصل؛ فلا تحمل القراءة عليه ما وجدت عنه مندوحة،والمندوحة هنا هى الوجه الأول الذى ذكره أبوحيان، وهو أن (فيدهنوا) منصوب في جواب التمنى المفهوم من (ودوا). وعليه (فيدهنوا) منصوب بأن المضمرة بعد الفاء، والتقدير فأن يدهنوا.

---

(١) يراجع الارتشاف ٩٩٢/٢ والهمع ٢٦٤/١.

(٢) الجنى الدانى صـ٢٨٨ ومغنى اللبيب ٤٠٦/٣ والهمع ٢٦٤/١.

(٣) الارتشاف ٩٩٢/٢ والجنى الدانى صـ٢٨٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣٠٣/١.

وهذا القول لم ينسبه أبوحيان، والحاصل أنه قول سيبويه[١]، وابن يعيش[٢]، والعكبرى[٣]، والرضى[٤]، والسمين[٥].

وعليه (فيدهنوا) منصوب بأن المضمرة بعد الفاء، والتقدير فأن يدهنوا، والمجموع من (أن) المضمرة وصلتها ، معطوف على المجموع من (لو) وصلتها[٦].

وهذا قول البصريين، ويرى الكوفيون أن الفعل بعد الفاء منصوب على الخلاف، ويرى الجزمى أن الفاء نفسها هى الناصبة[٧]. والذي عليه العمل قول البصريين؛ لأن (أن) أم الباب تعمل ظاهرة ومضمرة، أما الفاء فهى حرف غير مختص يدخل على الاسم والفعل جميعاً؛ فلا تعمل.

فإن قلت: إذا صح نصب (فيدهنوا) فى جواب التمنى، فلم لم ينصب بإضمار (أن) أيضاً فى قراءة الجمهور، لأنه جواب للتمنى ؟ قلتُ: أجاب عن ذلك الزمخشري[٨] بأنه عُدل به إلى طريق آخر، وهو أن جُعل خبر مبتدأ محذوف، أى: فهم يدهنون، كقوله تعالى[٩]: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴿١٣﴾﴾.

(١) يراجع الكتاب ٣٦/٣.
(٢) يراجع شرح المفصل ١١/٩.
(٣) يراجع التبيان ١٢٣٤/٢.
(٤) يراجع شرح الكافية ٤٤٢/٤.
(٥) يراجع الدر المصون ٤٠٣/١٠.
(٦) يراجع حاشية الشمنى على مغنى اللبيب ٦٠/٢.
(٧) يراجع الخلاف فى ذلك فى الإنصاف ٤٤٥– ٤٤٧ مسألة ٩٧ وشرح اللمع للأصفهانى ٦٤٦/٢ – ٦٤٧ وشرح المفصل ٢١/٧.
(٨) الكشاف ١٨١/٦ –١٨٢.
(٩) سورة الجن من الآية :١٣.

يقول القرطبى: " وقال فيدهنون، فساقه على العطف، ولو جاء به جواب التمنى؛ لقال: فيدهنوا، وإنما أراد أنهم تمنوا لو فعلت ، فيفعلون مثل فعلك، عطفاً لا جزاءً عليه ولا مكافأة، وإنما هو تمثيل وتنظير".

فالخلاصة: أن قراءة: " ودوا لو تدهن فيدهنوا " لا تحمل على العطف على التوهم، وإنما تحمل على نصب (فيدهنوا) بأن المضمرة بعد الفاء فى جواب التمنى.

المبحث الثانى
الحمل على التوهم
فى غير باب العطف

عود الضمير على(الذين) مفرداً

(الذين) اسم موصول لجماعة الذكور، وتختص بالعقلاء كما في قوله تعالى[١]: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ﴾ وما نُزل منزلتهم نحو قول الله ﷻ[٢]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾ ولا يعود الضمير عليها إلا مجموعاً[٣]، وقد جاءت في قوله تعالى[٤]:﴿ مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴾ قراءة قرآنية عاد فيها الضمير مفرداً على(الذين)، فقد قرأ ابن السميفع[٥]:" كمثل الذين"، وقد حُملت القراءة على عدة أوجه منها : العطف على التوهم.

موقف أبي حيان

خرَّج أبو حيان القراءة على ثلاثة أوجه: أولها: الإعراب على التوهم، كأنه نطق بـ(مَنْ) والتقدير: ﴿ مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا ﴾ يقول أبو حيان[٦]: " وإذا صحت هذه القراءة؛ فتخريجها عندي على وجوه أحدها: أن يكون إفراد الضمير، حملا على التوهم المعهود مثله في لسان العرب، كأنه نطق بـ(مَنْ) الذي هو لفظ ومعنى".

(١) سورة المؤمنون من الآية:٢.
(٢) سورة الأعراف من الآية: ١٩٤.
(٣) يراجع شرح الكافية للرضى ١٠٤/١ والهمع ٢٦٩/١.
(٤) سورة البقرة الاية:١٧.
(٥) تراجع القراءة في روح المعاني ١٦٤/١ ومعجم القراءات ٥٢/١.
(٦) البحر المحيط ١٢٦/١.

ثم ذكر نظيراً لهذا فقال[1]: " كما جزم بالذى من توهم أنه نطق بـ(مَنْ) الشرطية، وإذا كان التوهم قد وقع بين مختلفى الحدِّ، وهو إجراء الموصول فى الجزم مُجرى اسم الشرط،فبالحري أن يقع بين متفقي الحدِّ، وهو(الذين) و(مَنْ) الموصولان. مثال الجزم.

قول الشاعر[2]:

كذاك الذى يبغى على الناس ظالماً

تصبْه على رغم عـــــواقب ما صنع".

وأقول:

أبوحيان يخرج هنا قراءة ابن السميفع :"كمثل الذين" على الإعراب على التوهم، كأنه نطق بـ(مَنْ) الموصولة بدل(الذى)، فأعاد الضمير عليها مفرداً فى(استوقد) و(حوله)، ويذكر لهذا التوهم نظيراً، وهو الجزم بالاسم الموصول على توهم الشرط.

<u>وأريد أن أشير هنا إلى ما يلى:</u>

أولاً: وجه الإشكال فى قراءة ابن السميفع :﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ أن الضمير عاد على(الذين) مفرداً فى(استوقد) و(حوله)، وحقه أن يكون مجموعاً. يقول أبوحيان[3]: " وهى قراءة مشكلة؛ لأنَّا قد ذكرنا أن(الذى) إذا كان أصله(الذين)، فحذفت نونه تحفيفاً، لا يعود الضمير عليه إلا كما يعود على الجمع، فكيف إذا صرح به ؟!".

---

(١) السابق والصفحة نفسها.

(٢) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل فى أمالى ابن الشجرى ٣٠١/٢، وبلا نسبة فى روح المعانى ١٦٤/١.

(٣) البحر المحيط ١٢٦/١.

ثانياً: لم أقف على أحد – قبل أبى حيان –خرَّج قراءة ابن السميفع، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك حين قال[١]: " ولم يذكر أحد – ممن وقفنا على كلامه– تخريج قراءة ابن السميفع".

ثالثاً: لأن الحمل على التوهم في الإعراب خلاف الأصل؛ فقد ذكر له أبوحيان نظيراً ، وهو الجزم بـ(الذى) على توهم الشرطية.

رابعاً: إنما يصح توهم(مَنْ) الموصولة بدل(الذين) فى غير القرآن، وإنما صح ذلك ؛لأن(مَنْ) اسم موصول مشترك يطلق على الواحد والجمع، فيجوز مراعاة اللفظ والمعنى فى الضمير العائد عليه[٢]، وفى القراءة –كما يرى أبو حيان – راعى اللفظ فى(استوقد) و(حوله)، وراعى المعنى فى(نورهم)، و(تركهم)، ،و(لايبصرون).

والأولى عندى – على كلام أبى حيان – توهم(الذى) بدل(مَنْ) لأمرين، أولهما:أن المعنى يستقيم على توهم(الذى)؛ إذ هو رجوع إلى الأصل. ثانيهما: أن(الذى) وقعت موقع(الذين)؛ لتضمنه معناها، فلا منع من توهم وقوع(الذين) موقع (الذى) . ومن وقوع(الذى) موقع(الذين) قول الأشهب بن رميلة[٣]:

وإنَّ الذى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كلُّ القوم يا أمَّ خالدِ

---

(١) السابق ١٢٧/١.

(٢) يراجع شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/١.

(٣) من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة فى شعره(شعراء أمويون) ٢٣١/٤، ٢٣٢ والكتاب ١٨٧/١ والمحتسب ١٨٥/١ واللسان(فلج)،و(لذا) والمقاصد النحوية ٤٨٢/١ وخزانة الأدب ٢٥/٦، ٢٨. وللأشهب أو لحريث بن مخفض فى الدرر ١٤٨/١ ،وبلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٥٧/٣ والأزهية صـ ٢٩٩ وشرح المفصل ١٥٥/٣ وشرح التسهيل ١٩٢/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٨/١ وشرح الكافية للرضى ١٠٤/٣.

فأعاد الضمير على(الذى) مجموعاً، وهذا دليل على أنه أراد(الذين)[١].

على أن في هذا الفهم إشكالاً، وهو أنه إذا صح توهم(الذى) بدل(الذين)، فكيف عاد الضمير مجموعاً فى(نورهم) وما بعده؟

وفى كلام السمين[٢] إجابة عن هذا ؛ حيث يرى أن(الذى) – فى قراءة الجماعة– وقع وصفاً لموصوف يدل معناه على الجمع، ثم حذف هذا الموصوف؛ للدلالة عليه، والتقدير: كمثل الفريق الذى استوقد ناراً، أو الجمع الذى استوقد ناراً، ويكون قد روعى الوصف مرة، فعاد الضمير عليه مفرداً فى(استوقد) و(حوله)، وروعى الموصوف أخرى؛ فعاد الضمير عليه مجموعاً فى(نورهم)، و(تركهم)، و(لايبصرون). ومثل هذا يقال فى قراءة ابن السميفع عند حملها على التوهم كما يرى أبو حيان.

خامساً: المعنى على توهم(مَنْ) مكان(الذين) فى قراءة ابن السميفع على قول أبى حيان ، خلاف المعنى على قراءة(الذى)؛ إذ التشبيه على توهم(مَنْ) لأعيان الرجال لا للفعل. نظير ذلك قوله تعالى[٣]:﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ أراد قوام الإنسان وجسده، وقوله ﷻ[٤]:﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾.

أما فى قراءة(الذى) فالتشبيه للفعل، لا لأعيان الرجال، إذ هو مثل للنفاق. ونظير ذلك قوله تعالى[٥]: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ فالتشبيه للفعل لا للنفس[٦].

---

(١) يراجع أمالى ابن الشجرى ٥٧/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/١ وشرح الكافية للرضى ١٠٤/١ والهمع ٢٦٩/١.

(٢) الدر المصون ١٢٩/١.

(٣) سورة المنافقون من الآية:٤.

(٤) سورة الحاقة من الآية: ٨.

(٥) سورة لقمان من الآية: ٢٨.

(٦) يراجع معانى القرآن للفراء ١٥/١.

وعلى الرغم مما سبق، فلست أوافق أبا حيان على حمله قراءة ابن السميفع على الإعراب على التوهم؛ لأمرين: أولهما: أن التوهم خلاف الأصل.

ثانيهما: أن القول بالتوهم فى إعراب القرآن لايُصار إليه ما وجدت عنه مندوحة، و المندوحة هنا ما ذكره أبوحيان[1] نفسه من أوجه أخرى تحمل عليها القراءة وهى أنه أفرد الضمير فى(استوقد) و(حوله)؛ اكتفاءً بالإفراد عن الجمع،كما تكتفي بالمفرد الظاهر عن الجمع، كما فى قول الشاعر[2]:

وبالبدو منا أسرة يحفظوننا

سراع إلى الداعى عظام كراكره

أراد: كراكرهم.

أو أن يكون الفاعل الذى فى(استوقد) ليس عائداً على(الذين)، وإنما هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من(استوقد)، والتقدير: استوقد هو أى: المستوقد ونظيره قوله تعالى[3]:﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾والتقدير: البداء، المفهوم من الفعل(بدا). وعليه فالعائد على الموصول محذوف، وإن لم يكن فيه شروط الحذف القياسي.

أو أن تكون(الذين) لا عائد لها؛ لعطف جملة على الجملة الأولى بالفاء، وهى جملة(لما) وجوابها، فكأن هذا عائد على(الذين)، فيحصل الربط بذلك العائد المتأخر. ولهذا نظير مما أجازوه من الربط فى باب الابتداء من قولهم: زيد جاءت هند؛ فضربها. وفى كل ما تقدم مندوحة لنا عن حمل القراءة على التوهم.

وإنى لأعجب لأبي حيان كيف يصرح فى غير موضع بأن الحمل على التوهم فى الإعراب لا ينقاس، ولا يقال منه إلا ما سمع، ولا ينبغى حمل القرآن

(١) يراجع البحر المحيط ١٢٧/١.

(٢) من الطويل، لم أقف على قائله ، وانظر غير منسوب فى روح المعانى ١٦٤/١.

(٣) سورة يوسف من الآية: ٣٥.

عليه ما وجدت عنه مندوحة[١]، ثم هو يجوّز هنا حمل القراءة على التوهم على الرغم من وجود مندوحة عنه، وهذه المندوحة ذكرها أبوحيان نفسه، من أوجه إعرابية تحمل القراءة عليها غير الحمل على التوهم.

هذا ولم أقف على أحد – قبل أبى حيان – خرَّج قراءة ابن السميفع، وإنما خرجها السمين الحلبى– معاصر أبى حيان – واقتصر فى تخريجها على وجهين: أولهما: الإعراب على توهم(مَنْ) بدل(الذين) ثانيهما: أن يعود الضمير على اسم فاعل مفهوم من(استوقد). وهو يضعف القراءة والتخريجين؛ حيث يقول[٢]: " وهى قراءة مشكلة، وقد خرجوها على أوجه أضعف منها".

وجاء الألوسي[٣] المتوفى ١٢٧٠هـ فذهب إلى أن القراءة مشكلة جداً، ثم خرَّجها على نحو ما خرجها أبوحيان دون أن يشير إليه.

(١) البحر ٢/٧١٦، ٤/٢٧٢، ٥/٣٤٨، ٦/١٨٣.
(٢) الدر المصون ١/١٣١.
(٣) روح المعانى ١/١٦٤.

رفع جواب الشرط وفعل الشرط مضارع

إذا كان المضارع شرطاً، وجب حزمه لفظاً، وكذا إن كان جواباً والشرط مضارع، كما فى قوله تعالى[١]:﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴾[٢].

وقد جاءت قراءة قرآنية فى الشواذ، جاء فيها الجواب فعلاً مضارعاً، وكذا الشرط، ورفع الجواب، وهى قراءة طلحة بن سليمان[٣]:﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ – برفع يدرككم. ومما حملت عليه هذه القراءة :الإعراب على التوهم، بيانه: توهم أنه قال:"أينما كنتم" مكان"أينما تكونوا"، فرفع الجواب؛ لأن الشرط فعل ماضٍ، قاله الزمخشري[٤].

موقف أبى حيان

ذكر أبوحيان حمل الزمخشري للقراءة على التوهم في الإعراب، ولم يرتضه فقال[٥]:"قال الزمخشري: ويجوز أن يقال حمل على ما يقع موقع(أينما تكونوا) وهو (أينما كنتم)، كما حمل(ولا ناعب)[٦] على ما يقع موقع(ليسوا مصلحين، وهو ،(ليسوا بمصلحين)، فرفع كما رفع زهير،

---

(١) سورة محمد من الآية:٧.

(٢) يراجع شرح الألفية لابن الناظم صـ٦٩٨.

(٣) سورة النساء من الآية: ٧٨. قرأ الجمهور (يدركْكُم) بالجزم. وقرأها طلحة بن سليمان(يدركُكُم) بالرفع. يراجع المحتسب ١٩٣/١ وإعراب القراءات الشاذة للعكبرى ٣٩٦/١، والدر المصون ٣٩٧/٢.

(٤) الكشاف ٥٢٦/١ –٥٢٧.

(٥) البحر المحيط ٧١٥/٢ –٧١٦ بتصرف.

(٦) يقصد قول الأحوص:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ∴ ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

وقد تقدم تخريجه صـ٧٢٣.

يقول[1]:

*** لاغائب مالى ولا حرم ***

وهو قول نحوى سيبويهى[2]..... ويعنى أنه جعل(يُدرككم) ارتفع لكون (إنما تكونوا) فى معنى: (أينما كنتم) بتوهم أنه نطق به؛ وذلك أنه متى كان فعل الشرط ماضياً فى اللفظ، فإنه يجوز فى المضارع بعده وجهان: أحدهما الجزم على الجواب. والثانى: الرفع، وفى توجيه الرفع خلاف، الأصح أنه ليس الجواب، بل ذلك على التقديم والتأخير، والجواب محذوف، وإذا حذف الجواب، فلابد أن يكون فعل الشرط ماضىَ اللفظ، فتخريج هذه القراءة على هذا يأباه كون فعل الشرط مضارعاً، وحمله على(ولا ناعبٍ) عطف على التوهم، والعطف على التوهم لاينقاس".

وأقول: لم أقف على أحد قبل الزمخشري حمل القراءة على الإعراب على التوهم، وهو لم يذكر(التوهم) صراحة لكن قياسه توجيه القراءة على قول زهير.

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعبٍ إلا ببـــــين غرابها

يفيد هذا، وأوَّلُ من ذكر مصطلح(التوهم) هو أبوحيان، كما ذكر أيضاً مصطلح الإعراب على المعنى.

---

(١) عجز بيت من البسيط وصدره:

*** وإن أتاه خليل يوم مسغبة ***

وهو لزهير بن أبى سلمى في ديوانه صـ١٥٣ والكتاب ٦٦/٣ والمقتضب ٦٨/٢، ورصف المبانى صـ١٠٤ والمقاصد النحوية ٤٢٩/٤ وخزانة الأدب ٤٨/٩، ٧٠، وبلا نسبة فى شرح المفصل ١٥٧/٨ وشرح الأشمونى ٢٥٨/٣.

(٢) يقصد الزمخشري تخريج البيت، لا القراءة. يراجع الكتاب ٣٠٦/١.

هذا والمعنى على حمل الآية على توهم(كنتم) فيه دليل على التأكيد المستفاد من المضي. وأبو حيان لا يرتضى حمل القراءة على الإعراب على التوهم؛ لأنه لاينقاس، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن رفع المضارع فى الجواب يجوز إذا كان الشرط ماضياً، والشرط فى الآية مضارع.

وأقول: إنما جاز رفع الجواب مع الشرط الماضى؛ لأنه لما لم تعمل كلمة الشرط فى الشرط؛ لكونه ماضياً مع قربة؛ لم تعمل فى الجواب بعده[١].

وقد علق السمين على ردَّ أبى حيان بقوله[٢]: " وفى هذا الرد نظر لا يخفى".

ولم يوضح السمين نظره، ولعله يوجه نظره إلى قول أبى حيان:" يأباه كون فعل الشرط مضارعاً"؛ لأن الزمخشري لايبقى الشرط على المضارع، وإنما يتوهم مضيه؛ فَرَدُّ أبى حيان ليس فى محله.

وعندى أن حمل القراءة على الإعراب على التوهم يأباه : أن القراءة يصح حملها على غيره، والإعراب على التوهم لا يقال في القرآن ما وجدت عنه مندوحة، والمندوحة هنا أن فاء الجواب محذوفة، والتقدير: فيدرككم.

وهو ما ارتضاه أبوحيان[٣] فى توجيه القراءة، وهو قول المبرد[٤]، وابن جنى[٥]، وابن عطية[٦]، والعكبرى[٧]، وابن الناظم[٨]. ونسبه أبوحيان إلى ابن جنى.

---

(١) يراجع التصريح ٢/٢٤٩.
(٢) الدر المصون ٢/٣٩٨.
(٣) البحر المحيط ٢/٧١٦.
(٤) المقتضب ٢/٦٨.
(٥) المحتسب ١/١٩٣.
(٦) المحرر الوجيز ٢/٨٠.
(٧) إعراب القراءات الشاذة ١/٣٩٦– ٣٩٧.
(٨) شرح الألفية صـ٧٠٠.

وإنما صح تقدير الفاء؛ لتقوم فى إفادة الربط مقام جزم الجواب؛ فيصح رفعه، وترك جزمه استغناءً عنه بالفاء، أو لأن الفعل يرفع بعد الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف[١]. ومما يؤيد صحة هذا التوجيه قوله تعالى[٢]: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

وقول كعب ابن مالك[٣]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشر بالشر عند الله مثلان

أى: فإنكم لمشركون، وفالله يشكرها.

هذا والمعنى على تقدير الفاء فى الآية يبقى الشرط مضارعاً مفيداً للتجدد والحدوث.

ولم يرتض الشيخ خالد[٤] تقدير الفاء هنا، واحتج لذلك بأن إضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة.

وجوَّزَ سيبويه[٥] أن تكون الفاء محذوفة من الجواب، وأن يكون الجواب المرفوع مستأنفاً دليل الجواب، والنية به التقديم، وهو ماصححه أبوحيان – كما

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٨/٤.

(٢) سورة الأنعام من الآية:٢١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لسيدنا كعب ابن مالك في ديوانه صـ٢٨٨،وشرح أبيات سيبويه١٠٩/٢و لعبد الرحمن بن حسان فى نوادر أبى زيد صـ٣١ والمقتضب ٧٢/٢ ولسان العرب(بجل) والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ وخزانة الأدب ٣٦٥/٢ . وله أو لسيدنا كعب ابن مالك في خزانة الأدب ٤٩/٩، ٥٢ .ولحسان بن ثابت في الكتاب ٦٥/٣ والدرر ٨١/٥ وليس فى ديوانه وبلا نسبة فى الكتاب ١١٤/٣ والمحتسب ١٩٣/١ وشرح المفصل ٢/٩، ٣.

(٤) التصريح ٢٤٩/٢.

(٥) الكتاب ٦٦/٣– ٧٧، ويراجع الدر المصون ٣٩٧/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٧/٤.

تقدم– والفرق بين التخريجين: أنه لا يجوز جزم ما عطف على الجواب على القول بأن(يدرككم) دليل الجواب، أما إذا حملنا القراءة على تقدير الفاء، فيجوز جزم ما عطفت عليه؛ لأن الجواب مجزوم محلاً[١].

هذا وفى القراءة وجه آخر غير ماسبق ، جوَّزه الزمخشري[٢] وهو أن يتصل قوله(يدركْكُم) بقوله تعالى[٣]:﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ أى: ولا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم، أينما تكونوا فى ملاحم حروب أوغيرها. ثم ابتدأ بقوله:(يدرككم الموت)، فالوقف على(أينما تكونوا).

ولم يرتض أبوحيان هذا التوجيه وردّه من ناحية المعنى والصنعة النحوية فقال[٤]: " وهذا تخريج ليس بمستقيم، لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية. أما من حيث المعنى، فإنه لا يناسب أن يكون متصلاً بقوله: ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾؛ لأن ظاهر انتفاء الظلم إنما هو فى الأخرة، لقوله:﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَىٰ ﴾وأما من حيث الصناعة النحوية، فإنه على ظاهر كلامه يدل على أن(أينما تكونوا) متعلق بقوله:(ولا تظلمون).... وهذا لا يجوز؛ لأن(أينما) اسم شرط، فالعامل فيه إنما هو فعل الشرط بعده، ولأن اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله، فلا يمكن أن يعمل فيه(ولا تظلمون)... فإن قال: يقدر له جواب محذوف يدل عليه ما قبله وهو:(ولا تظلمون)... فالتقدير: أينما تكونوا فلا تظلمون فتيلا، أى: فلا ينقص شيء من آجالكم، وحذفه لدلالة ما قبله عليه. قيل له: لا يحذف الجواب إلا إذا كان فعل الشرط بصيغة الماضي، وفعل الشرط هنا مضارع...".

(١) حاشية الصبان ١٧/٤.
(٢) الكشاف ٥٢٧/١.
(٣) سورة النساء من الآية: ٧٧.
(٤) البحر المحيط ٧١٧/٣ بتصرف.

ولم يرتض السمين كلام أبى حيان[1] فقال:" وفى هذا الرد نظر؛ لأنه أراد تفسير المعنى".

كما رد السمين[2] قول أبى حيان: " فإنه لا يناسب أن يكون متصلاً بقوله:﴿ولاتظلمون فتيلا﴾ بأنه مناسب كما وضح الزمخشري.

وأياً ما كان الأمر فإن قراءة طلحة بن سليمان: " أينما تكونو يدرككم الموت" برفع(يدركُكُم) لم يرتض أبو حيان حملها على الإعراب على التوهم، وهو محق فى هذا؛ لأن الإعراب على التوهم خلاف الأصل، ولا يقال فى القرآن ما وجدت عنه مندوحة.

(١) الدر المصون ٣٩٨/٢.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

توهم االشرطية والموصولية في (مَنْ)

جاء في قوله تعالى[1]:﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾.

قراءة قرآنية عُطف فيها المجزوم على المرفوع؛ حيث روى قنبل عن ابن كثير[2]: ﴿ إنه من يتقى ويصبر﴾ بإثبات الياء فى(يتقى) وجزم(يَصْبِرْ).

وقد اختلف المعربون والمفسرون فى تفسير عطف المجزوم على المرفوع هنا على عدة أقوال، منها: العطف على التوهم بيانه: أن(مَنْ) ليست شرطية، وإنما هى موصولة بمعنى(الذى)، و(يتقي) مرفوع بضمة مقدرة، وعُطف(يصبرْ) بالجزم على المرفوع؛ لتوهم أن(مَنْ) شرطية و(يتقى) مجزوم.

موقف أبى حيان

عرض أبو حيان أقوال العلماء فى القراءة دون نسبة، فقال[3]: " وقرأ قنبل:"من يتقى" فقيل: هو مجزوم بحذف الياء التى هى لام الكلمة، وهذه الياء إشباع. وقيل: جزمه بحذف الحركة على لغة من يقول : لم يرمى زيد، وقد حكوا ذلك لغة. وقيل: هو مرفوع و(مَنْ) موصول بمعنى(الذى)، وعطف عليه مجزوم وهو:(ويصبرْ) وذلك على التوهم، كأنه توهم أن(مَنْ) شرطية، و(يتقى) مجزوم. وقيل:(ويصبرْ) مرفوع عطفاً على مرفوع، وسكنت الراء لا للجزم، بل لتوالى

(١) سورة يوسف الآية:٩٠.

(٢) قرأ ابن كثير فى رواية قنبل:(من يتقى) بإثبات الياء وجزم(يصبْر) وروى حذفها عن قنبل: ابن شنبوذ، وهى رواية الزينبى وابن عبد الرازق واليقطينى وغيرهم ، وقرأ الجمهور"من يتق" بحذف الياء في الوصل والوقف. يراجع الحجة لأبى على ٤٤٨/٤ وحجة القراءات لأبى زرعة صـ٣٦٤ ومعجم القراءات ٣٣٤/٣٣٣/٤.

(٣) البحر المحيط ٣٢٠/٦ –٣٢١ بتصرف.

الحركات، وإن كان ذلك من كلمتين، كما سكنت في(يَأْمُرُكُم)[1]، و(يشعركم)[2]..... أو مسكناً للوقف، وأجرى الوصل مجرى الوقف".

ثم بيَّنَ أبوحيان مختاره فى المسألة فقال[3]: " والأحسن من هذه الأقوال: أن يكون(يتقى) مجزوماً على لغة، وإن كانت قليلة".

وأقول: عرض أبوحيان أقوال المعربين والمفسرين فى توجيه عطف المجزوم على المرفوع فى قراءة ابن كثير، ولم يرتض القول بالعطف على التوهم، حيث اختار أن(مَنْ) شرطية و(يتقى) بالياء مجزوم بحذف الحركة لا الحرف، وذكر أن جزم الفعل المعتل بحذف الحركة لغة قليلة عن العرب.

وهذا الذى ذكره أبوحيان هو قول الفارسي، والإمام المهدوى، وابن عطية، والعكبري، ابن يعيش، وابن هشام، والسمين الحلبي، والألوسي، والسيوطى. ونسبه أبو زرعة فى حجة القراءات إلى نحويّ البصرة.

يقول الفارسي[4]:"...يُجعل(من يتقى) بمنزلة(الذى يتقى) ويُحمل المعطوف على المعنى؛ لأن(من يتقى) إذا كان(مَنْ) بمنزلة(الذى)، كان بمنزلة الجزاء الجازم، بدلالة أن كل واحد منهما يصلح دخول الفاء فى جوابه، فإذا اجتمعا فى

---

(١) سورة البقرة من الآية:١٦٩، تمامها: ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوٓءِ وَالْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾ – قرأ أبو عمرو بسكون الراء من رواية السوسي والدورى، ونقل الدورى عنه أيضاً: اختلاس الحركة، كما نقل عنه ضم الراء كقراءة الجماعة، يراجع معجم القراءات ٢٣١/٢.

(٢) سورة الأنعام من الآية:١٠٩ وتمامها: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ قرأ أبو عمرو وابن فرج وابن محيصن بسكون الراء، كما روى عن أبى عمرو الاختلاس والإتمام كقراءة الجماعة، يراجع معجم القراءات ٥١٨/٢.

(٣) البحر المحيط ٣٢١/٦.

(٤) الحجة ٤٤٨/٤.

ذلك؛ لما يتضمنانه من معنى الجزاء؛ جاز أن يعطف عليه، كما يعطف على الشرط المجزوم؛ لكونه بمنزلته فيما ذكرناه".

ويقول الإمام المهدوى[١]:".. تكون(مَنْ) بمعنى(الذى)،وإذا كانت بمعنى(الذى) ؛ ففيها معنى الشرط، فيكون الجزم حينئذ حملاً على المعنى، كما قال[٢]:﴿فأصدق وأكنْ من الصالحين﴾ ".

ويقول ابن عطية[٣]:"... وقيل(مَنْ) بمعنى(الذى)، و(يتقى) مرفوع، و(يصبر) عطف على المعنى؛ لأن(مَنْ) وإن كانت بمعنى(الذى) ؛ففيها معنى الشرط..."

ويقول العكبرى[٤]:" ... جعل(مَنْ) بمعنى(الذى)، فالفعل على هذا مرفوع... و(يصبرْ) بالسكون... مجزوم على المعنى؛ لأن(مَنْ) هنا وإن كانت بمعنى(الذي)، ولكنها بمعنى الشرط؛ لما فيها من العموم والإبهام، ومن هنا دخلت الفاء فى خبرها، ونظيره " فأصدق وأكنْ" فى قراءة من جزم".

ويقول ابن يعيش[٥]:" ويجوز أن تكون(مَنْ) هنا موصولة لا شرطاً، و(يتقى) مرفوع... و(يصبرْ) عطف عليه، إلا أنه جزمه... فعطف على المعنى؛ فجزم كما قال: ﴿ فأصدق وأكنْ من الصالحين﴾ ".

ويقول ابن هشام[٦]:"...(مَنْ) موصولة، فلهذا ثبتت ياء(يتقى)... وإنما جزم(يصبرْ) على توهم معنى(مَنْ)"

---

(١) شرح الهداية صـ٥٥٣.
(٢) سورة المنافقون من الآية: ١٠.
(٣) المحرر الوجيز ٢٧٧/٣.
(٤) التبيان فى إعراب القرآن ٧٤٤/٢ بتصرف.
(٥) شرح المفصل ١٠٦/١٠ بتصرف.
(٦) المغنى ٤٨٤/٥ –٤٨٥ بتصرف.

ويقول السمين الحلبى[١]:" إنه مرفوع غير مجزوم[٢]، و(مَنْ) موصولة والفعل صلتها؛ فلذلك لم يحذف لامه، واعترض على هذا بأنه قد عُطف عليه مجزوم، وهو قوله(ويصبرْ) فإن قنبلاً لم يقرأه إلا ساكن الراء... وأُجيب أيضاً بأنه جزم على التوهم...وهذه عبارة فيها غلط على القرآن، فينبغى أن يقال: فيها مراعاة للشبه اللفظى، ولا يقال: التوهم".

ويقول السيوطى[٣]: "...(ويصبرْ) جزماً على معنى: تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط. و(مَنْ) الموصولة بالشرطية، وإذا وقع ذلك فى القرآن عُبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً".

ويقول الألوسي[٤]:"...(مَنْ) موصول، وعطف المجزوم عليه على التوهم، كأنه توهم(مَنْ) شرطية و(يتقى) مجزوم".

هذا وقد نسب أبو زرعة حمل القراءة على العطف على المعنى إلى نحوىّ البصرة فقال[٥]: " وقال نحويو البصرة: يجوز أن يجعل(مَنْ يتقى) بمنزلة "الذى يتقى، كما تقول:الذى يأتينى، وتحمل المعطوف على المعنى.."

<u>وأريد أن أسجل هنا بعض النقاط تعليقاً على ما سبق:</u>

أولاً: أن النحويين والمفسرين الذين حملوا القراءة على العطف على التوهم، قبل أبى حيان، لم يذكروا مصطلح التوهم، ،إنما ذكروا العطف على(المعنى)، ولم يذكروا(التوهم) ، ثم جاء أبوحيان فذكر العطف على التوهم، وتبعه فى هذا ابن هشام، والسمين، والسيوطى، والألوسي من المتأخرين.

---

(١) الدر المصون ٥٥٣/٦ بتصرف.

(٢) يقصد(يتقى).

(٣) الهمع ١٩٧/٣.

(٤) روح المعانى ٥٠/١٣.

(٥) حجة القراءات صـ٣٦٤ –٣٦٥.

ثانياً: لم يرتض السمين والسيوطى مصطلح(التوهم)؛ فنص السمين على أنه غلط، وإنما يقال: مراعاة للشبه اللفظى، لا التوهم. كما نص السيوطى على أن العطف على التوهم، إذا وقع شيء منه فى القرآن؛ عُبر عنه بالعطف على المعنى؛ تأدباً مع القرآن الكريم. وما ذكره السمين من مراعاة الشبه اللفظي فيه بُعْدٌ، والأولى: العطف على المعنى.

ثالثاً: لم يرتض مصطلح(التوهم) إلا ابن هشام والألوسي،حيث نصا عليه، ولم يرداه، ولم يذكرا العطف على المعنى، وهو صنيع أبى حيان فى البحر المحيط، حيث ذكر (التوهم) وارتضاه ولم يذكر (العطف على المعنى).

رابعاً: مما سبق يتضح لنا أن النحويين القدامي – حتى أبى حيان– شاع عندهم مصطلح(العطف على المعنى) فى القرآن، ولم يشع لديهم(العطف على التوهم) وإنما شاع هذا المصطلح فى كتب المفسرين والمعربين فى القرن الثامن، وخاصة عند أبى حيان فى البحر المحيط.

خامساً: لأن العطف على التوهم خلاف الأصل، فإن كثيراً ممن حمل القراءة عليه، ذكروا له نظيراً يقاس عليه وهو قوله تعالى:﴿فأصدق وأكنْ من الصالحين﴾ فى قراءة من جزم.

سادساً: اضطرب قول ابن أبى مريم[1] والقرطبى[2]، فجعلا العطف هنا من باب العطف على الموضع، لا التوهم، وهذا مردود من جهة أننا لو حملنا(مَنْ) على الشرطية، فإن(يتقى) يكون مجزوماً لفظاً لا موضعاً.

سابعاً: ما نسبه أبو زرعة إلى نحويٍّ البصرة من حمل القراءة على العطف على المعنى، تعميم لا يساعد عليه، فلم أقع على أحد من النحاة البصريين حمل القراءة على هذا غير العكبرى وابن يعيش، وهما متأخران عن أبى زرعة.

(١) الموضح فى وجوه القراءات ٦٨٧/٢ – ٦٨٨.
(٢) تفسير القرطبى ٤٤٣/١١.

والذى يبدو لى أن القراءة لا تُحمل على العطف على المعنى أو التوهم؛ لأن فيه لبساً فى المعنى بتردد(مَنْ) بين الشرطية والموصولية، إذ كيف تحمل(مَنْ) على أنها موصولة لثبات الياء فى(يتقى)، وفى الوقت نفسه تحمل على الشرطية؛ لجزم(يصبرْ) ؟! ففي هذا تعاور حالين على شيء واحد فى حال واحدة، وهذا لا يجوز. كما أن فيه خلطاً يؤدي إلى اللبس فى المعنى بتردده بين الجزاء والخبرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن العطف على التوهم أو المعنى خلاف الأصل؛ فلا يُصار إليه ما وجدت عنه مندوحة، والمندوحة هنا حمل القراءة على غيره من أوجه إعرابية، ومن هنا فإنى أقول: إن الأولى حمل القراءة على الوجه الأول الذى ذكره أبوحيان، وهو أن(يتقى) مجزوم بحذف الياء، وهذه الياء الموجودة ليست لام الكلمة، وإنما هى إشباع لكسرة القاف؛ لأن هذا باب واسع معروف فى لغة العرب، ولا يُوَجَّهُ إليه ما وُجِّهَ لغيره من ردود.

وهذا الوجه ذكره ابن خالويه[١]، والعكبرى[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن جمعة الموصلى[٤] قبل أبى حيان ،وله نظير فى كلام العرب من نحو قولهم[٥]:

وإنني حوثما يثني الهوى بصري من حوثما سـلكوا فانظور

حيث أشبع ضمة الظاء فى(فأنظور)؛ فتولدت الواو.

---

(١) الحجة فى القراءات السبع صـ١٩٩.

(٢)التبيان فى إعراب القرآن ٢/٧٤٤.

(٣)شرح المفصل١٠/١٠٦.

(٤) شرح الكافية ٣/٥٢٦.

(٥) البيت من البسيط،وهو لإبراهيم ابن هرمة في ملحق ديوانه صـ٢٣٩،وشرح المعلقات للزوزني صـ٢٢٤ .وبلا نسبة في المحتسب ١/٢٥٩،و شرح المفصل١٠/١٠٦، والجنى الداني صـ١٧٣، ويروى(إخواننا) بدل(أحبابنا). و(صور) جمع(أصور) وهو المائل من الشوق ، و(حوثما) ظرف مكان لغة فى(حيث).

وذكر ابن يعيش[١] لهذا نظيراً آخر وهو قول قيس بن زهير[٢]:

ألم يأتيك والأبنـــاء تنمى

بما لاقت لـــــبون بنى زيادِ

حيث ذهب إلى أن الياء فى(يأتيك) إشباع حدث عن إشباع كسرة التاء، ووزنها(يفعيك).

وإذا قلت :إن(مَنْ) موصولة؛ فالمعنى على الخبرية(ويصبر) مرفوع عطفاً على مرفوع، وسكنت الراء لا للجزم بل تخفيفاً؛ لتوالى الحركات، كما فى "يأمرْكم"، و" يشعرْكم" ونحوهما وهو ما ذكره أبوحيان، ولم ينسبه. وهذا الوجه ذكره قبل أبى حيان: أبو على الفارسي[٣]، والإمام المهدوى[٤]، وابن عطية[٥]، وابن أبى مريم[٦].

ويجوز أيضاً أن يكون(يصبر) مرفوعاً عطفاً على مرفوع، وسُكن إجراءً للوصل مجرى الوقف، وهو ما ذكره أبوحيان دون نسبة، وذكره قبله العكبرى[٧]، وابن جمعة الموصلى[٨]، وابن يعيش[١]، وابن هشام[٢]، كما ذكره أيضاً السمين الحلبى[٣] معاصر أبى حيان.

---

(١) يراجع سرح المفصل ١٠٦/١٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في شرح أبيات سيبويه /٤٣٠ والدرر ١٦٢/١ وخزانة الأدب ٣٥٩/٨،٣٦١،٣٦٢ والمقاصد النحوية ٢٠٣/١ وبلا نسبة في الكتاب٣١٦/٣ وشرح المفصل٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ والجنى الداني صـ٥٠ والهمع ١٧٥/١ ويروى:(ألم يأتك)، و(هل أتاك)، و(ألم يبلغك)؛ ولا شاهد معنا في هذه الروايات.

(٣) الحجة ٤٤٩/٤.

(٤) شرح الهداية صـ٥٥٣.

(٥) المحرر الوجيز ٢٧٧/٣.

(٦) الموضح فى وجوه القراءات ٦٨٨/٢.

(٧) التبيان فى إعراب القرآن ٧٤٤/٢.

(٨) شرح الكافية ٥٢٦/٣.

واستدل له ابن هشام بقراءة نافع[٤]: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾.

وأما ما اختاره أبوحيان فى توجيه القراءة من أن(يتقى) مجزوم على لغة من يقول: لم يرمى زيد، فقد نقل أبوزرعة[٥] أنها لغة حكاها الفراء عن بعض العرب الذين يجرون المعتل مجرى الصحيح؛ فيقولون:زيد لم يقضى، ويقدرون الحركة فى الياء، ثم يحذفونها، فتبقى الياء ساكنة للجزم، وجعل من ذلك قول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأبنـــاء تنمى

بما لاقت لـــــبون بنى زيادِ

فقال: ألم يأتيك، ولم يقل: ألم يأتك. ونسب السمين[٦] هذا إلى سيبويه، ولم أقع فى الكتاب على ما يؤيد هذه النسبة.

كما أن الفراء لم يقل إنها لغة بل قال[٧]: " ولو نوى حمزة بقوله" ولا تخشى"[٨] الجزم، وإن كانت فيه الياء؛ كان صواباً...".

وممن جوَّز حمل القراءة على هذه اللغة: ابن عطية[٩]، وأبو زرعة[١]، والعكبرى[٢]، وابن جمعة الموصلى[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن هشام[٥]، والقرطبى[٦].

---

(١) شرح المفصل ١٠٦/١٠.
(٢) المغنى ٤٨٥/٥.
(٣) الدر المصون ٥٥٣/٦.
(٤) سورة الأنعام من الآية: ١٦٢، قرأ نافع، وقالون، والأصبهانى، وأبو جعفر وورش بخلاف عنه بسكون ياء(محياي) فى الوصل. يراجع معجم القراءات ٦٠١/٢-٦٠٢.
(٥) حجة القراءات صـ٣٦٤.
(٦) الدر المصون ٥٥٢/٦.
(٧) معانى القرآن ١٨٧/٢.
(٨) سورة طه من الآية ٧٧ وتمامها ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾، قرأ حمزة: " لا تخف دركاً ولا تخشى" فجزم(تخف) ورفع(تخشى) يراجع حجة القراءات صـ٣٦٤ وكتاب الإقناع فى القراءات السبع ٧٠٠/٢.
(٩) المحرر الوجيز ٢٧٧/٣.

ولست أوافق على حمل القراءة على هذا؛ لأنها لغة قليلة، فتحفظ حيث وردت، ولا يقاس عليها يقول ابن جنى[٧]: " باب اختلاف اللغات وكلها حجة، اعلم ان سعة القياس تبيح لهم ذلك،ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال(ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله... هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين، فأما أن تقل إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً، ألا تراك لا تقول: مررت بَكَ ولا المال لِك، قياساً على قول قضاعة: المال لِه، ومررت بَه، ولا تقول: أكرمتِكش ولا أكرمتكس، قياساً على لغة من قال: مررت بِكِشْ وعجبتُ مِنكس".

هذا وقد ردَّ كثير من العلماء ما اختاره أبوحيان أيضاً، فردَّه الفارسي[٨]، بأن جزم المعتل بحذف الحركة، وإبقاء الياء، لا يُحمل القرآن عليه؛ لأنه مما يجئ فى الشعر دون الكلام.

ولا يقدح فى قول الفارسي ما ذكره أبوحيان[٩] من أن رؤساء النحويين قد نقلوا كونه لغة؛ لأن الفارسي لم ينكر أنه لغة، كما نقل رؤساء النحويين، بل أنكر حمل القرآن على هذه اللغة القليلة، لا سيما وأن لدينا مندوحة عنه، وهى حمل القراءة على أن الياء إشباع لكسرة القاف.

---

(١) حجة القراءات صـ٣٦٤.
(٢) التبيان فى إعراب القرآن ٧٤٤/٢.
(٣) شرح الكافية ٥٢٦/٣.
(٤) شرح المفصل ١٠٥/١٠.
(٥) المغنى ٤٨٧/٥.
(٦) تفسير القرطبى ٤٤٣/١١.
(٧) الخصائص ١٠/٢ بتصرف.
(٨) الحجة ٤٤٨/٤.
(٩) البحر المحيط ٣٢١/٦.

وفي كلام ابن خالويه[١] رد لمختار أبى حيان حيث بين أنه بدخول الجازم على الأفعال،تحذف الحركات، فإن عدمها لعلة؛ حذفت الحروف التى تولدت منها؛ لأنها قامت مقامها، ودلت على ما كانت الحركات تدل عليه، وإنما يجوز إثبات حروف العلة مع الجزم فى ضرورة الشعر.

كما ردَّه السمين[٢] أيضاً بأن عدم حذف حرف العلة في الجزم يحدث لبساً من ذلك قولهم: زرنى أعطيك، بثبوت الياء، يحتمل أن يكون(أعطيك) جزاءً لزيارته، وأن يكون خبراً مستأنفاً، فإن قلت:(أعطك) بحذف الياء؛ تعين الجزاء، يعنى: أن اللبس قد وقع بثبوت الياء، وفُقد بحذفها.

أخلص من هذا إلى القول بأن قراءة ابن كثير:﴿إنه من يتقى ويصبر﴾ لا تحمل على التوهم ؛ لأن ذلك يُلبس المعنى بتردده بين الجزاء والخبرية، والأولى حمل القراءة على أن الياء إشباع لكسرة القاف، والفعل مجزوم بحذف الياء التى هى لام الفعل.

(١) الحجة فى القراءات السبع صـ١٩٨– ١٩٩.

(٢) الدر المصون ٦/٥٥٢–٥٥٣.

توهم الموصولية فى(مَنْ) الشرطية

قرأ عكرمة[1]: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾ بالألف فى(يراه) فى الموضعين، وقد خرج المعربون القراءة على أكثر من وجه، منها: توهم أن(مَنْ) موصولة وليست شرطية.

موقف أبى حيان

ذكر أبو حيان القراءة، وذكر لها تخريجين، أحدهما: توهم أن(مَنْ) موصولة وليست شرطية حيث يقول[2]: "وقرا عكرمة: "يراه" بالألف فيهما، وذلك على لغة من يرى الجزم بحذف الحركة المقدرة فى حروف العلة، حكاها الأخفش، أو على توهم أن(مَنْ) موصولة لا شرطية كما قيل فى ﴿ إنه من يتقى ويصبر﴾ في قراءة من أثبت ياء(يتقى) وجزم(يصبرْ)، توهم أن(مَنْ) شرطية لا موصولة؛ فجزم(ويصبرْ) عطفاً على التوهم".

وأقول:

ذكر أبو حيان تخريجين للقراءة: أولهما: الجزم بحذف الحركة المقدرة فى الألف، وهى لغة حكاها الأخفش. ثانيهما: أن(يراه) مرفوع وليس مجزوماً، على توهم أن(مَنْ) موصولة لا شرطية، ولم يرجح أحد التخريجين على الآخر. وذكر نظيراً للحمل على التوهم فى الآية وهو قول تعالى: ﴿ إنه من يتقى ويصبر﴾ فى قراءة من أثبت ياء(يتقى) وجزم(يصبرْ)، فـ(مَنْ) موصولة ولذلك أثبت ياء(يتقى)، وتوهم أنها شرطية؛ فجزم(يصبرْ) وهذا عكس ما فى آية الزلزلة

(١) سورة الزلزلة الآية: ٧–٨، قرأ عكرمة:(يراه) بالألف فى الموضعين، وقرأ ابن كثير، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وبُريد عن أبى بكر عنه، ونافع فى رواية الحلوانى عن قالون(يَرَه). وقرأ الحسين بن على، وزيد بن على، وابن عباس، وأبو حيوة، والسلمى، وعيسى بن عمر، وهارون، وأبان عن عاصم، والكسائي فى رواية حميد بن الربيع عنه:(يُره) بضم الياء.

(٢) البحر المحيط ٥٢٥/١٠.

؛حيث توهم أن(مَنْ) موصولة لا شرطية. وإنما جاز توهم الموصولية فى(مَنْ) الشرطية، لما فيهما من العموم(١).

ولم أقع على أحد حمل القراءة على التوهم فى الإعراب قبل أبي حيان، وإنما ذكر ذلك بعده غير واحد من المعربين.

يقول السمين(٢): " وعكرمة:"يراه" بالألف... وإما على توهم أن(مَنْ) موصولة".

ويقول الشوكانى(٣): " قرأ عكرمة:"يراه" على توهم أن(مَنْ) موصولة...".

ويقول الألوسي(٤):" وقرأ عكرمة:"يراه" بالألف فيهما..... على ما يقال فى غير القرآن من(توهم) أن(مَنْ) موصولة، لا شرطية، كما قيل فى قوله تعالى:﴿ إنه من يتقى ويصبر﴾ فى قراءة من أثبت ياء(يتقى)، وجزم(يصبرْ)".

<u>وأريد أن أشير هنا إلى عدة أمور:</u>

أولها: لم يرتض أبو حيان حمل آية يوسف على العطف على التوهم، فاختار أن(يتقى) مجزوم بحذف الحركة المقدرة في حرف العلة(٥)، لكنه في آية الزلزلة ذكر هذا الوجه، كما ذكر توهم أن تكون(مَنْ) موصولة ،ولم يرجح أحد الوجهين على الآخر، مما يعنى أنه يقول بهما ولعل في هذا تناقضاً في موقفه من الآيتين.

ثانيها: ذكر أبوحيان فى آية يوسف وجهاً لم يذكره في آية الزلزلة، وهو أن ياء(يتقى) إشباع لكسرة القاف.

---

(١) التبيان فى إعراب القرآن ٧٤٤/٢ بتصرف.

(٢) الدر المصون ١١/ ٧٨بتصرف.

(٣) فتح القدير ٦٤٥/٥.

(٤) روح المعانى ٥٣١/١٠ بتصرف.

(٥) البحر المحيط ٣٢١/٦.

ثالثها: لأن العطف على التوهم خلاف الأصل، فقد ذكروا له نظيراً فى الآية وهو قوله تعالى﴿ إنه من يتقى ويصبر﴾ فى قراءة إثبات ياء(يتقى) وجزم(يصبرْ)، إلا أن بينهما فرقاً- كما بينت- من جهة أن(مَنْ) فى آية الزلزلة توهم فيها أنها موصولة لا شرطية، بخلاف آية يوسف التى توهم فيها أن(مَنْ) شرطية. والجامع بينهما: توهم وجه فى(مَنْ) غير ما هى عليه.

رابعها: لم يعترض السمين على مصطلح التوهم فى آية الزلزلة، لكنه اعترضه فى آية يوسف[1]، بخلاف الألوسي الذى اعترض المصطلح فى آية الزلزلة، ولم يعترضه فى يوسف[2].

خامسها: المعنى على توهم الموصولية في(مَنْ) فى آية الزلزلة: مبنى على الإخبار، لا الجزاء، أما على كون(مَنْ) شرطية، فهو مبنى على الجزاء.

والذى يبدو لى أن قراءة عكرمة لا ينبغى لنا أن نحملها على توهم أن(مَنْ) موصولة؛ لأن هناك ارتباطاً بين العمل والجزاء، يناسبه جعل(مَنْ) شرطية لا موصولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن التوهم خلاف الأصل، فلا نلجأ إليه إلا عند عدم إمكان غيره، وقد أمكن، وذلك بجعل الألف فى(يراه) إشباعاً لفتحة الراء، أشار إلى ذلك الألوسي، حيث قال[3]: " وجوزوا أن تكون الألف للإشباع"

و قد تقدم أن ذلك معروف فى لغة العرب، وله نظائر كثيرة منها قول إبرهيم بن هرمة[4]:

وإننى حوثما يثنى الهوى بصرى ∴ من حوثما سلكوا أدنوا فأنظور

حيث أشبع ضمة الظاء فى(فأنظور)؛ فتولدت الواو.

(١) الدر المصون ٥٥٣/٦.
(٢) روح المعانى ٥٠/١٣.
(٣) السابق ٥٣١/١٠.
(٤) سبق تخريجه صـ٧٧٣.

وأما الوجه الأول الذى ذكره أبوحيان وهو أن(يراه) مجزوم بحذف الحركة المقدرة فى حرف العلة على لغة من يقول: لم يرمى زيد،فلست أوافق على حمل قراءة عكرمة على هذه اللغة؛ لأنها لو صحت فهى لغة قليلة تحفظ فى مواضعها، ولا تتجاوزها يقول ابن جنى[1]: " باب اختلاف اللغات وكلها حجة، اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال(ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك... هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين، فأما أن تقل إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً؛ فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً....".

ومن هنا يرى الفارسي[2] أن جزم المعتل بحذف الحركة وإبقاء الحرف، لا يُحْمَلُ القرآنُ عليه؛ لأنه مما يجئ في الشعر دون الكلام.

❁❁❁❁❁

(١) الخصائص ٢/١٠ بتصرف.
(٢) الحجة ٤/٤٤٨.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وأخيراً ، والصلاة والسلام على المبعوث بشيراً ونذيراً، صلى الله عليه ، وعلى آله ،وأصحابه ،ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين

وبعد.....،

فقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج ، من أهمها:

❁ لم يضع النحاة المتقدمون تعريفاً واضحاً للحمل على التوهم في الإعراب ، وما ذكرته في تعريفه ،استخلصته من حديثهم في الشواهد التي حملوها عليه. وظهر للباحث أن أول من ذكر له تعريفاً– ممن وقفت عليهم – هو أبو حيان.(١)

❁ الحمل على التوهم في إعراب القرآن خلاف الأصل ؛ فلا يقال به ما وجدت عنه مندوحة صحيحة،بشرط ألا يكون مبتذلاً ولا متكلفاً (٢).

❁ لم يرتض بعض المعربين والنحويين مصطلح الحمل على التوهم في إعراب القرآن الكريم؛ فسموه : الحمل على المعنى يقول السيوطى(٣): " وإذا وقع ذلك فى القرآن، عُبر عنه بالعطف على المعنى، لا التوهم؛ أدباً". ويقول الألوسي(٤): ويقال له فى غير القرآن: عطف على التوهم".

ويقول فى موضع آخر(٥): "... على ما يقال فى غير القرآن من توهم أن (مَنْ) موصولة لا شرطية".

---

(١) يراجع البحث صـ٦٨٣.

(٢) يراجع البحث صـ٦٨٥-٦٨٦.

(٣) الهمع ١٩٧/٣.

(٤) روح المعانى ٢٩/٩.

(٥) روح المعانى ٥٣١/١٠بتصرف

ويقول السمين [١]: " وهذه العبارة [التوهم] فيها غلط على القرآن؛ فينبغي أن يقال: فيها مراعاة للشبه اللفظى، ولا يقال: التوهم"[٢]

❁ ظهر للباحث أنه لا مشاحة فى لفظ (التوهم) مستعملاً فى إعراب القرآن الكريم؛ لأمور: **أولها**: أن كثيراً من معربى القرآن الكريم سموه توهماً كالفراء، والطبرى، وأبى حيان، وغيرهم، وهؤلاء ومن لفَّ لفهم لا يُظن بهم التهمة، ولو كانت التسمية تؤدى إلى الغلط فى إعراب القرآن؛ لكانوا أول الفارين منها. **ثانيها**: أن مصطلح (التوهم) إنما هو من باب تقريب المعنى إلى ذهن المتلقى، وتفسير المراد، وعليه فهو راجع إلى المعرب، لا إلى القرآن. **ثالثها**: أن من رفض مصطلح التوهم فى إعراب القرآن، لم يلتزم بهذا فى إعرابه على نحو ما تجد عند السمين والألوسي، حيث حملا بعض الأعاريب عليه دون أن يشيرا إلى ردّه أو بشاعته[٣]

❁ شاع مصطلح (المعنى) لدى النحويين القدامى، فذكره الخليل غير مرة، كما ذكره سيبويه، والفراء، والزجاج، والطبرى، والنحاس، والفارسي، ومكى ابن أبى طالب، والأنباري وغيرهم.وعقد له ابن جنى باباً فى الخصائص . ولم يخل الأمر من ذكر (التوهم) فى مرات قليلة على نحو ما تجد عند سيبويه، والكسائي، والفراء، والطبرى .ثم جاء أبو حيان فشاع لديه مصطلح (التوهم) ،وكان أول من قال به فى أعاريب كثيرة من القرآن الكريم. على أن كثيراً من معربى القرآن الكريم كانوا يحملون بعض أعاريبه على (التوهم) أو (المعنى) دون أن يذكروا أياً من المصطلحين ،على نحو ما تجد عند الفراء، والزجاج، والنحاس، والزمخشري[٤].

---

(١) الدر المصون ٥٣٣/٦ بتصرف.

(٢) البحث ٦٨٦-٦٨٧

(٣) البحث صـ٦٨٧-٦٨٨

(٤) البحث صـ ٦٨٨-٦٨٩ .

❁ اقتصر أبو حيان في أعاريب كثيرة على ذكر مصطلح(التوهم)[١] ، وفي أعاريب أخرى جمع بين مصطلحي (المعنى) و (التوهم) [٢] .

❁ أكثر ما حُمل على التوهم في إعراب القرآن الكريم ،كان في قراءات مشكلة غير سبعية، وأكثر ما جاء منه ،إنما جاء في باب العطف ؛ لأن اختلاف الإعراب بين المتعاطفين باب واسع للتأويلات ، ومنها : الحمل على التوهم.وحمل الإعراب عليه ؛ يتبعه اختلاف كبير في المعنى.

❁ حين يحمل أبو حيان آية على التوهم في الإعراب ، فإنه يذكر نماذج لهذا الحمل ؛ولعل السبب في هذا : أن الحمل على التوهم في الإعراب خلاف الأصل؛وهو ما دعاه لذكر نماذج له؛ استئناساً وتعضيداً[٣].

❁ مذهب أبي حيان الذي صرح به : أن الحمل على التوهم فى الإعراب لا ينقاس، ولا يقال به فى إعراب القرآن ما وجدت عنه مندوحة[٤].لكنه لم يلتزم بهذا ؛ حيث حمل عليه بعض الأعاريب القرآنية على الرغم من وجود مندوحة عن القول به ، من أعاريب أخرى، كان يمكنه حمل الإعراب عليها[٥].

❁ سجل البحث أن أبا حيان أول من ذكر مصطلح الحمل على التوهم في أعاريب كثيرة من أعاريب القرآن الكريم،حيث كان المعربون قبله يذكرون الحمل على المعنى ، أو لا يذكرون المعنى ولا التوهم ، فيجئ هو فيصرح بالحمل على التوهم.

---

(١) البحث صـ٧١١، ٧١٨، ٧٢٤، ٧٣١، ٧٣٥، ٧٥٠.

(٢) البحث صـ٦٩١، ٧٠٥-٧٠٦.

(٣) البحث صـ٧٢٥، ٧٣٤، ٧٦٢- ٧٦٣، ويراجع البحر المحيط ١٢٦/١، ٧١٥/٢-٧١٦، ٥٢٥/١٠.

(٤) يراجع البحر المحيط ٧٦١/٢، ٢٧٢/٤، ٣٤٨/٥، ١٨٣/٦.

(٥) يراجع السابق ١٢٦/١، ٣٩٨/٨، ١٨٤/١٠-١٨٥، ٥٢٥/١٠..

❁ تفرد أبو حيان بحمل بعض أعاريب القرآن على التوهم ، ومن ذلك ما قاله في قراءة ابن السميفع: ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾بـ (الذين)بدل (الذي)، حيث حملها على التوهم في الإعراب ، كأنه نطق بـ(مَنْ) بد (الذين)، وقد صرح بأنه لم يسبق بهذا فقال(١) :" ولم يذكر أحد – ممن وقفنا على كلامه– تخريج قراءة ابن السميفع"(٢).

ومن ذلك أيضاً ما قاله في قراءة عكرمة:﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾بالألف في الموضعين من (يره)حيث حملها على توهم أن (مَنْ) موصولة لا شرطية(٣).

❁ حين لا يرتضي أبو حيان حمل الإعراب على التوهم، فإنه يستدل لذلك بأنه لا ينقاس ، ولا يقال منه إلا ما سمع ، ولا ينبغي لنا حمل القرآن عليه ما وجدت عنه مندوحة(٤)، وقد يستدل لذلك بأنه يؤدي إلى اختلاف في المعنى(٥)، أو بأنه يؤدي إلى تغيير تركيب الجملة(٦)، أو بمخالفته الصنعة النحوية (٧) ، وأحياناً يحمل الإعراب على لغة ضعيفة ؛ هروباً من حمله على التوهم. (٨)

❁ حين يذكر أبوحيان إعراب آية على التوهم؛فإنه غالباً ما يذكر تأويله والمعنى عليه؛ توضيحاً وبياناً (٩).

---

(١) البحر المحيط ١٢٧/١.

(٢) البحث صـ٧٥٧ .

(٣) البحث صـ٧٧٩.

(٤) البحث صـ٦٩٨، ٧١٨، ٧٢٤، ٧٦٣ ، ويراجع البحر المحيط٤/ ٢٧٢، ١٨٣/٦..

(٥) البحث صـ٦٩١ ، ويراجع البحر المحيط١٦٨/١.

(٦) البحث صـ٧٣٨ ، ويراجع البحر المحيط٢٧٢/٩.

(٧)البحث صـ٧٦٦ ،و يراجع البحر المحيط٧١٥/٢-٧١٦..

(٨) البحث صـ٧٦٩، ويراجع البحر المحيط٣٢١/٦.

(٩) البحث صـ٧٥٦، ٧٦٣، ويراجع البحر المحيط٣٩٨/٨، ٢٧١/٩ ١٨٤/١٠-١٨٥.

❁ سجل البحث اضطراباً في أقوال بعض المعربين ، ومن ذلك : أن الألوسي اضطرب قوله فى توجيه جزم (وأكنْ) من قوله تعالى:﴿فأصدق وأكن من الصالحين﴾، فذهب فى روح المعانى إلى أن الجزم محمول على العطف على التوهم فقال[١]: "... إنها عطف على ما تقدم بحسب المعنى، ويقال له فى غير القرآن عطف على التوهم". وذهب فى موضع آخر إلى أن الجزم محمول على العطف على الموضع، أو التوهم[٢].

وكذلك فإن ابن عطية صرح في الآية بأنها محمولة على العطف على الموضع فى المحرر الوجيز[٣] ، وفى موضع آخر منه حمل الجزم فى (وأكنْ)على العطف على التوهم؛ حيث يقول[٤]: " قوله تعالى: ﴿لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن﴾ لما كان المعنى: أخرنى إلى أجل قريب أصدق؛ حُمل (أكنْ) على الجزم الذى يقتضيه المعنى فى قوله (فأصدق) ".

❁ سجل البحث عدم صحة نسبة بعض الآراء والأقوال ، ومن ذلك أن أبا حيان نسب إلى الفراء أن (يعقوبَ) من قوله تعالى:﴿ فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب﴾ بنصب (يعقوبَ) مجرور بالعطف على لفظ (إسحاق)، وعليه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمية.وقد سجل البحث أن الفراء لا يجيز الخفض إلا بإظهار الباء؛ حيث يقول[٥]: " ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء".

ومن ذلك أن أبا زرعة نسب إلى نحوىّ البصرة أن قراءة ابن كثير: ﴿ إنه من يتقي ويصبر﴾ بإثبات الياء في (يتقي) وجزم (يصبرْ) محمولة على

(١) روح المعانى ٢٩/٩.
(٢) السابق ١١٧/٢٨-١١٨.
(٣) المحرر الوجيز ٥٥٥/٢.
(٤) السابق ٢٤١/٢.
(٥) معانى القرآن ٢٣/٢.

العطف على المعنى فقال[1]: " وقال نحويو البصرة: يجوز أن يجعل(مَنْ يتقى) بمنزلة "الذى يتقى، كما تقول:الذى يأتينى، وتحمل المعطوف على المعنى.."

وقد أثبت البحث أن هذا تعميم لا يساعد عليه، فلم أقع على أحد من النحاة البصريين حمل القراءة على هذا غير العكبري وابن يعيش، وهما متأخران عن أبى زرعة.

هذه هي أهم النتائج التي توصل إليها البحث،وإن بقي لي من شيء أُوصي به ؛ فإني أُوصي بأن تنهض المجامع اللغوية لوضع ضوابط شرعية ولغوية لإعراب القرآن الكريم ؛ حتى لا يُفهم كلام الله على غير مراده.

والله أسال أن يتقبل عملي هذا وأن ينفعني به يوم الدين ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين.

الدكتور رمضان خميس القسطاوي
أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

(١) حجة القراءات صـ٣٦٤ –٣٦٥.

فهرس المصادر والمراجع

- **الأزمنة والأمكنة للمرزوقي، حيدر آباد، ١٣١٨هـ.**

- إعراب القراءات الشاذة للعكبري ، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ١٩٩٦مـ.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ١٩٨٥مـ وطبعة جامعة أم القرى ١٤٠٩هـ١٩٨٨مـ.

- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٣مـ وطبعة دار الكتب العلمية، ١٩٩٢مـ.

- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ١٩٩٦مـ.

-الأمالي لإسماعيل القالي، ومعه ذيل الأمالي، دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.

-أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩مـ

-أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ١٩٩٢مـ.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢مـ.

-إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١مـ.

-البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ١٩٨٠مـ.

-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ١٩٧٣مـ.

-التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دارالجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ١٩٨٧مـ

- التصحيف والتحريف للعسكري،تحقيق عبد العزيزأحمد،طبعة الحلبي،١٣٨٣هـ

-تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر.

-تفسير الفخر الرازي، المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ١٩٨١مـ.

-تفسير الكشاف للزمخشري، رتبه وضبطه وصححه محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ١٩٩٥م.

وطبعة مكتبة العبيكان، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٨م.

-الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان للقرطبي، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ٢٠٠٦مـ.

-حاشية الشمني على مغني اللبيب، المسماة:المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، المطبعة البهية بمصر، لاط، لات.

-الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، لات.

-حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٢هـ٢٠٠١م

-الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، ١٤٢١هـ٢٠٠١مـ.

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩مـ.

-الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢م وطبعة دار الكتاب العربي.

-الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨١مـ.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وآخرين، قدم له وقرظه الدكتور أحمد محمد صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ١٩٩٤م، وطبعة دار القلم دمشق، تحقيق الدكتورأحمد محمد الخراط.

-ديوان أبي داؤد الإيادي، نشر جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٩مـ.

-ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، دارالمعارف بمصر، الطبعة الثالثة، لاط، لات.وطبعة دار صادر.

-ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ١٩٨٠م.

-ديوان عدي بن زيد العيادي، تحقيق محمد جبارالمعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، لاط، لات.

-ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الاولى، ١٩٦٦م.

- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، لاط، لات.
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ١٩٧٤م. وطبعة مكتبة النهضة العربية، تحقيق زهير غازي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف الدكتورإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ١٩٩٨م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥١م–١٩٥٣م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤م نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، ١٣٨٦هـ١٩٦٦م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، لاط، لات.
- شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم محمد أبو عبادة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ١٩٩٠م.

– شرح الهداية للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.

– شعراء أمويون، تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

–شعر ابن هرمة،تحقيق محمد نفاح وحسن عطوان، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق١٩٦٩م

– الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧م.

–شواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتورخالد عبد الكريم جمعة،الدار الشرقية،الطبعة الثالثة،١٤٠٩هـ١٩٨٩م.

– ضرائر الشعر لابن عصفور، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ١٩٩٩م.

– العقد الفريد لابن عبد ربه، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م.

– علم إعراب القرآن تأصيل وبيان للدكتور حاتم صالح الضامن، دار الصميغي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

– فتح القدير لمحمد بن علي الشوكاني ت١٢٥٠هـ حققه وخرج أحاديثه الدكتور عبد الرحمن عميرة، وضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء، مصر، ١٩٩٤م.

– الكامل للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

– كتاب التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.

– كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥م.

- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح الشيخ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، لات.
- كتاب المقتضب للمبرد، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٤١٥هـ١٩٩٤م.
- كتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها للإمام نصر الدين بن علي الفسوي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ١٩٩٣م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن طالب القيسي ت ٤٣٧هـ تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ١٩٧٤م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ١٩٩٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيةت٥٤٦هـ تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب القيسي، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ١٩٨٤م.
- معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي ت١٨٩هـ، أعاد بناءه وقدم له الدكتور عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.وطبعة دار السرور، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، لاط، لات.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م. وطبعة عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

- معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ٢٠٠٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الكويت، السلسة التراثية، ١٤٢١هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر بيروت، لاط، لات.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١م.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ١٩٩٠م.
- النكت في القرآن لابن فضال المجاشعي، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الله عبد القادر الطويل، دار البدر، بغداد، ٢٠٠٧م.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٨م.

فهرس

الموضـــــــــوع	الصفحة
مُقدِّمة	٦٨١
التمهيد **الحمل على التوهم في الإعراب** **مفهومه، وصوره، وأقوال النحاة فيه**	٦٨٣
المبحث الأول	
الحمل على التوهم في باب العطف	٦٩٠
اختلاف المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه	٦٩١
عطف المرفوع على المنصوب	٦٩٧
العطف على خبر (عسى) دون وجود رابط	٧٠٥
عطف المجزوم على المنصوب.....	٧١١
العطف على موضع الكاف من(حسبك) بالنصب.....	٧١٧
عطف المنصوب على المجرور.....	٧٢٣
العطف على التوهم في المركبات.....	٧٣١
العطف على توهم الجر	٧٣٤
العطف على توهم الشرط	٧٤١
عطف المنصوب على المرفوع	٧٥٠

الموضـــــــوع	الصفحة
المبحث الثاني	
الحمل على التوهم في غير باب العطف	٧٥٥
عود الضمير على (الذين) مفرداً	٧٥٦
رفع جواب الشرط وفعل الشرط مضارع	٧٦٢
توهم الشرطية والموصولية في(مَنْ)	٧٦٨
توهم الموصولية في (مَنْ) الشرطية	٧٧٨
الخاتمة	٧٨٢
فهرس المصادر والمراجع	٧٨٨
فهرس الموضوعات	٧٩٥